

حَدِيثُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

• إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ  
مَنْ يَجْدُدُ لَهَا دِينَهَا .  
دراسة تحليلية .

دكتور

محمد حسن محمد محمد قنديل

مدرس الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

د. محمد حسن محمد قنديل





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

د. محمد حسن محمد قنديل



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

## - أَمَا بَعْدُ -

فَهَذِهِ دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ لِحَدِيثِ نَبَوِيِّ، يُعَدُّ السَّنَدَ الشَّرْعِيَّ الصَّرِيحَ، لِكُلِّ دَعْوَةٍ لِتَجْدِيدِ الدِّينِ، وَإِصْلَاحِ حَالِ الْأُمَّةِ، أَسْأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - الْهِدَايَةَ، وَالتَّوْفِيقَ، وَالسَّدَادَ، وَالسَّلَامَةَ مِنَ الزَّلَلِ، وَالْخَطَأِ، وَالتَّقْصِيرِ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ، وَهُوَ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ .

## أسباب اختيار الموضوع

**أولاً :** التأكيد على دور السنة النبوية في نشر ثقافة التجديد، وإحياء الفكر الإسلامي الصحيح، والتصدي لكل دخيل لا يمت بصلة لوحي السماء .

**ثانياً :** المشاركة - قدر الطاقة - في بيان المنهج الصحيح، الذي يجب اتباعه للتجديد عند المسلمين، وفق الضوابط الشرعية .

**ثالثاً :** إعداد أنموذج تطبيقي للدراسات التحليلية، التي أولاها المحدثون عناية فائقة، بوصفها أحد أهم المرتكزات العلمية، للتعامل مع النص النبوي ؛ ضماناً لتحقيق الفائدة المرجوة منه .

**رابعاً :** المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول، والذي تنظمه كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالْقَاهِرَة - جامعة الأزهر، وعنوانه : تجديد الخطاب الديني بين دقة الفهم وتصحيح المفاهيم .

حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

د. محمد حسن محمد قنديل



## خُطَّةُ الدِّرَاسَةِ

لَقَدْ تَنَاوَلْتُ هَذَا الْحَدِيثَ بِالدِّرَاسَةِ التَّحْلِيلِيَّةِ، وَفَقَّ الْعُنَاصِرِ التَّالِيَةِ :

**أولاً :** أَوْرَيْتُ نَصَّ الْحَدِيثِ مِنْ سُنَنِ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - .

**ثانياً :** خَرَّجْتُ الْحَدِيثَ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ الْمُتَّاحَةِ، مَعَ دِرَاسَةِ إِسْنَادِهِ، وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ فِي صَوِّهِ قَوَاعِدِ الْمُحَدِّثِينَ، وَنَقَلْتُ أَحْكَامَ الْأَيْمَةِ عَلَيْهِ .

**ثالثاً :** قُمْتُ بِإِعْرَابِ الْحَدِيثِ، وَبَيَانِ الصُّورِ الْبَلَاغِيَّةِ فِيهِ .

**رابعاً :** قُمْتُ بِتَحْلِيلِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، مُسْتَعِينًا بِعَدَدٍ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ، وَالشَّرُوحِ الْحَدِيثِيَّةِ .

**خامساً :** عَرَضْتُ بِأَسْئُوبِي الْمَعْنَى الْعَامَّ لِلْحَدِيثِ .

**سادساً :** نَاقَشْتُ عَدَدًا مِنْ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِمَوْضُوعِ الْحَدِيثِ .

**سابعاً :** ذَكَرْتُ أَهَمَّ الْفَوَائِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنَ الْحَدِيثِ .

**ثامناً :** اقْتَرَحْتُ بَعْضَ التَّوَصِيَّاتِ، الَّتِي أَرَاهَا مُنَاسِبَةً فِي هَذَا السِّيَاقِ .

**تاسعاً :** ذَيْلْتُ الْبَحْثَ بِالْمَرَاجِعِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي اعْتَمَدْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ وَضَعْتُ بَيَانًا بِمُحْتَوَى الدِّرَاسَةِ .

## - وَبَعْدُ -

فَقَدْ بَدَأْتُ قِصَارَى جُهْدِي، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ - تَعَالَى - ؛ لِيَخْرُجَ هَذَا الْبَحْثُ فِي صُورَةٍ تَلِيْقُ بِمَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ ؛ عَسَى أَنْ يَكُونَ خُطْوَةً عَلَى الطَّرِيقِ الصَّحِيحِ، لِمَا تَتَطَلَّعُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنَ التَّجْدِيدِ فِي عَرْضِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَتَنَاوُلِهَا بِأَسْئُوبٍ مُنَاسِبٍ، يَجْمَعُ فِي تَوَازُنٍ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ .

أَسْأَلُ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْ يَكْتُبَ لَهُ الْقَبُولَ ؛ عَسَى أَنْ يَكُونَ زَادًا لِلزَّاعِبِينَ فِي تَجْدِيدِ هَذَا الدِّينِ .

وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقُصْدِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .



د / محمد حسن محمد محمد قنديل

مدرس الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**أولاً : نص الحديث من سنن الإمام أبي داود - عليه رحمة الله تعالى -**



أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ شَرَاخِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمُعَاوِرِيِّ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - فِيمَا أَعْلَمُ -، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : « رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحِ الْإِسْكَندَرَانِيُّ، لَمْ يَجُزْ بِهِ شَرَاخِيلَ » .

### ثانياً : تخریجُ الحديث

١ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، بِلَفْظِهِ، كِتَابُ : الْمَلَاخِمِ، بَابُ : مَا يُذَكَّرُ فِي قَرْنِ الْمِائَةِ، ٤/١٠٩، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٢٩١، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَهْرِيِّ .

٢ - وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ، بِلَفْظِهِ، بَابُ : الْمِيمِ، مِنْ اسْمِهِ : مُحَمَّدٌ، ٦/٣٢٣، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٦٥٢٧، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ سَوَادٍ السَّرْحِيِّ .

٣ - وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، بِنَحْوِهِ، كِتَابُ : الْفِتَنِ وَالْمَلَاخِمِ، ٤/٥٦٧، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٨٥٩٢، مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ كَامِلِ الْمُرَادِيِّ .

٤ - وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِهِ وَفِيهِ قِصَّةٌ دُونَ قَوْلِهِ « لِهَذِهِ الْأُمَّةِ »، فِي نَفْسِ الْكِتَابِ، ٤/٥٦٨، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٨٥٩٣، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّاهِرِ الْخَوْلَانِيِّ .



٥ - وَأَخْرَجَهُ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ عَمَرَ، أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي، فِي كِتَابِهِ : السُّنَنُ الْوَارِدَةُ فِي الْفِتَنِ وَعَوَائِلِهَا، وَالسَّاعَةَ وَأَشْرَاطِهَا، بِلَفْظِهِ، بَابٌ : قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ »، وَأَنَّهَا لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَزَالُ فِيهَا مَنْ إِذَا سئِلَ وَفَّقَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ٧٤٢/٣، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٦٤، مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَهْرِيِّ .

٦ - وَأَخْرَجَهُ النَّبِيهِيُّ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ، بِنَحْوِهِ، بَابٌ : ذِكْرُ مَوْلِدِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -، وَتَارِيخِ وَفَاتِهِ، وَمَقْدَارِ سِنِّهِ، وَبَيَانِ نَسَبِهِ، وَشَرَفِ أَصْلِهِ، عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ، ٢٠٨/١، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٢٢، مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ سَوَادِ السَّرْحِيِّ، وَحَزْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى، وَأَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ .

• جَمِيعُهُمْ ( سُلَيْمَانُ، وَعَمْرٍو، وَالرَّبِيعُ، وَأَبُو الطَّاهِرِ، وَحَزْمَلَةُ، وَأَحْمَدُ ) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ شَرَّاحِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمُعَاوِرِيِّ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، عَنْ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - .

• وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ : " لَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ وَهْبٍ " .

**ثَالِثًا : دَرَأَسَةُ إِسْنَادِ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى -**

١ - سليمان بن داود بن حماد بن سعد، المهري، أبو الربيع، المصري، روى عن : عبد الله بن وهب، وعبد الله بن نافع الصائغ المدني، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وغيرهم، وروى عنه : أبو داود، والنسائي، وإبراهيم بن عبد الله بن معدان، وغيرهم، ذكره ابن حبان في

الثقات، قال الذهبي : " ثقة فقيه "، وقال النسائي، وابن حجر : " ثقة "، مات سنة ٢٥٣ هـ. (١)

٢- عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي، الفهري، أبو محمد، المصري، الفقيه، ولد سنة ١٢٥ هـ، روى عن : سعيد بن أبي أيوب، وجريير بن حازم البصري، وحيوة بن شريح، وغيرهم، وروى عنه : أبو الربيع ( سليمان بن داود المهري )، وأحمد بن صالح المصري، وسعيد بن منصور، وغيرهم، وثقه : العجلي، وابن معين، وأبو زرعة، والخليلي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال أبو حاتم : " صالح الحديث صدوق "، وقال الذهبي : " أحد الأعلام "، وقال في المغني : " ثقة ثبت "، وقال ابن حجر : " ثقة حافظ، عابد "، مات سنة ١٩٧ هـ، روى له الجماعة. (٢)

٣- سعيد بن أبي أيوب، واسمه مقلص الخزاعي، مولاهم، أبو يحيى المصري، روى عن : شراحيل بن يزيد، وعقيل بن خالد، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهم، وروى عنه : عبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الملك بن جريج، وغيرهم، وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي،

(١) انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ج٤/ص١١٤، الثقات ج٨/ص٢٧٩، تهذيب الكمال ج١١/ص٤٠٩، الكاشف ج١/ص٤٥٩، تقريب التهذيب ص٢٥١، تهذيب التهذيب ج٤/ص١٦٣.

(٢) انظر ترجمته في : معرفة الثقات ج٢/ص٦٥، الجرح والتعديل ج٥/ص١٨٩، الثقات ج٨/ص٣٤٦، تهذيب الكمال ج١٦/ص٢٧٧، الكاشف ج١/ص٦٠٦، المغني في الضعفاء ج١/ص٣٦٢، تقريب التهذيب ص٣٢٨، تهذيب التهذيب ج٦/ص٦٥.





والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد بن حنبل :  
 ليس به بأس، مات سنة ١٦١ هـ، وقيل غير ذلك، روى له الجماعة .<sup>(١)</sup>

٤ - شراحيل بن يزيد المعافري المِصْرِي، روى عن : أَبِي علقمة  
 الهاشمي المِصْرِي، وأبي قلابة عبد الله بن زيد الجرهمي، وأبي عبد الرحمن  
 عبد الله بن يزيد الحُبَلِي، وغيرهم، وَرَوَى عَنْهُ : سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ،  
 وحيوة بن شريح، وعبد الله بن لهيعة، وغيرهم، وثقه الذهبي، وذكره ابن  
 حَبَّانُ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ : " صدوق "، مات بعد سنة ١٢٠ هـ.<sup>(٢)</sup>

٥ - أَبُو علقمة، الفَارِسِي، المِصْرِي، مولى بني هاشم، ويُقَالُ : مولى  
 عبد الله بن عباس، ويُقَالُ : حليف بني هاشم، ويُقَالُ : حليف الأنصار،  
 رَوَى عَنْ : أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، وغيرهم،  
 وَرَوَى عَنْهُ : شراحيل بن يزيد المعافري، وأيوب بن حصين، وأبو الزبير  
 المكي، وغيرهم، وثقه العجلي، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حَبَّانُ فِي  
 كِتَابِ الثَّقَاتِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : أحاديثه صحاح .<sup>(٣)</sup>

(١) انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى ٧ / ٣٥٧، الجرح والتعديل ٤ / ٦٦،  
 الثقات ٦ / ٣٦٢، تهذيب الكمال ١٠ / ٣٤٤، الكاشف ١ / ٤٣٢، تقريب  
 التهذيب ص ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٤ / ٧ .

(٢) انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ٤ / ٣٧٤، الثقات ٦ / ٤٥٠، تهذيب  
 الكمال ١٢ / ٤١١، الكاشف ١ / ٤٨٢، تقريب التهذيب ص ٢٦٥، تهذيب  
 التهذيب ٤ / ٣٢٠ .

(٣) انظر ترجمته في : معرفة الثقات ٢ / ٤١٧، الجرح والتعديل ٩ / ٤١٩،  
 الثقات ٥ / ٥٧٦، تهذيب الكمال ٣٤ / ١٠١، الكاشف ٢ / ٤٤٤، تقريب  
 التهذيب ص ٦٥٩، تهذيب التهذيب ١٢ / ١٧٣ .

٦ - الصحابي الجليل : أبو هريرة، الدوسي - ﷺ - ، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، أسلم عام خيبر، وشهدها مع رسول الله - ﷺ - ، ثم لزمه، فكان يدور معه حيث دار، وكان من أحفظ الصحابة لحديث رسول الله - ﷺ - ، مات سنة ٥٩ هـ، وقيل غير ذلك .<sup>(١)</sup>

### رابعاً : الحكم على الحديث

إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فِيهِ : شَرَّاحِيْلُ بْنُ يَزِيْدَ الْمُعَاْفِرِيُّ الْمِصْرِيُّ، صَدُوْقٌ، وَلَمْ يُتَابِعْ، وَأَمَّا الْمُنْتَنُ : فَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى عِلَّةٍ .

قال الإمام السخاوي : " سَنَدُهُ صَحِيْحٌ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ " أ.هـ.<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الْإِمَامُ السُّيُوْطِيُّ : " اتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ " أ.هـ.<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الْمَلَا عَلِي الْقَارِي : " سَنَدُهُ صَحِيْحٌ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ " أ.هـ.<sup>(٤)</sup>، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّوْفِ الْمَنَاوِي<sup>(٥)</sup>، وَنَقَلَ تَصْحِيْحَهُ عَنِ الْحَاكِمِ، وَالْعِرَاقِيِّ<sup>(٦)</sup>، وَأَعْتَقَدُ أَنَّهُ يَقْصِدُ بِتَصْحِيْحِ الْحَاكِمِ إِخْرَاجَهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مَعَ سُكُوْتِ الذَّهَبِيِّ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَمْ يُصْرَحْ بِتَصْحِيْحِهِ .

وَقَدْ حَكَّمَ الْإِمَامُ الْعِجْلُونِيُّ عَلَى إِسْنَادِ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ بِثِقَّةِ رِجَالِهِ، وَنَقَلَ تَصْحِيْحَ الْحَاكِمِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ : " وَقَدْ اعْتَمَدَ الْأَيْمَنَةُ هَذَا الْحَدِيْثَ " أ.هـ.<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر ترجمته في : الاستيعاب ج ٤/ص ١٧٦٨، الإصابة ج ٧/ص ٤٢٥ .

(٢) المقاصد الحسنة ص ٢٠٣ .

(٣) التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة ص ١٩ .

(٤) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ( ١ / ٣٢٢ ) .

(٥) في التيسير بشرح الجامع الصغير ( ١ / ٢٦٧ ) .

(٦) في فيض القدير ( ٢ / ٢٨٢ ) .

(٧) كشف الخفاء ( ١ / ٢٧٦ ) .



وَلَا يَفْدُحُ فِي الْحُكْمِ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ حُسْتِهِ قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - : « رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحِ الإسْكَدْرَانِيُّ، لَمْ يَجْزُ بِهِ شَرَاخِيلَ » ؛ وَعَايَةُ الأَمْرِ : أَنَّهُ أوردَ إِسْنَادَيْنِ لِلْحَدِيثِ، أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ، وَالآخَرُ مُعْضَلٌ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْلِيلِ الرَّوَايَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالرَّوَايَةِ الْمُعْضَلَةِ .

وَقَدْ انْتَصَرَ الإِمَامُ السَّخَاوِيُّ لِصِحَّةِ الرَّوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ، وَتَقْدِيمِهَا عَلَى الرَّوَايَةِ الْمُعْضَلَةِ، فَقَالَ : " وَسَعِيدُ الَّذِي رَفَعَهُ أَوْلَى بِالْقَبُولِ ؛ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي تَوْثِيقِهِ، بِخِلَافِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ سَعْدٍ : إِنَّهُ مَنْكُرُ الْحَدِيثِ، وَالثَّانِي : أَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ عَلَى مَنْ قَطَعَهُ، وَقَدْ اعْتَمَدَ الأَيْمَةُ هَذَا الْحَدِيثَ " أ.هـ. (١) .

وَيَقُولُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَادِي : " وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ مَرْوِيٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ : مِنْ وَجْهِ مُتَّصِلٍ، وَمِنْ وَجْهِ مُعْضَلٍ " أ.هـ. (٢) .

### خَامِسًا : إِعْرَابُ الْحَدِيثِ

إِنَّ : حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ .  
 اللهُ : ( لَفْظُ الْجَلَالَةِ ) اسْمٌ إِنَّ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ .  
 يَبْعَثُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ، مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، خَبَرٌ إِنَّ .

(١) المقاصد الحسنة ص ٢٠٣، ٢٠٤ .

(٢) عون المعبود ( ١١ / ٢٦٧ ) .



**لهذه** : ( اللام ) حَرْفٌ جَرٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، ( هَذِهِ ) : اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، فِي مَحَلِّ جَرِّ بِاللَّامِ، ( وَالْجَائِزُ وَالْمَجْرُورُ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ ( يَبْعَثُ ) .

**الأمة** : بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ، مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ الْكَسْرَةُ .

**على** : حَرْفٌ جَرٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ .

**رأس** : اسْمٌ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ الْكَسْرَةُ .

**كل** : مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ الْكَسْرَةُ .

**مائة** : مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ الْكَسْرَةُ .

**سنة** : تَمْيِيزٌ، مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ الْكَسْرَةُ .

**من** : اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي، مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، مَفْعُولٌ بِهِ .

**يُجَدِّدُ** : فِعْلٌ مُضَارِعٌ، مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ الضَّمَّةُ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ، يَعُودُ عَلَى اسْمِ الْمَوْصُولِ ( مَنْ )، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ الْمَوْصُولِ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ .

**لها** : جَائِزٌ وَمَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ ( يُجَدِّدُ ) .

**دينها** : ( دِينَ ) مَفْعُولٌ بِهِ، مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ، ( وَالْهَاءُ ) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلِّ جَرِّ، مُضَافٌ إِلَيْهِ .

### سَادِسًا : الصُّورُ الْبَلَاغِيَّةُ فِي الْحَدِيثِ

١- أَسْلُوبُ التَّوَكِيدِ الَّذِي اسْتَهْلَ بِهِ الْحَدِيثُ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إِنْ اللَّهُ » .

وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّوَكِيدَ لَهُ دَوْرٌ بَالِغٌ الْأَهْمِيَّةِ فِي إِزَالَةِ الشَّكِّ مِنْ نَفْسِ الْمُسْتَمْعِ، فَلَوْ كَانَ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا لِلصَّحَابَةِ الْكِرَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ



أَجْمَعِينَ -، فَإِنَّ الْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَنْبِعُونَ حَدُوثَ انْحِرَافٍ  
عَنْ مَنْهَجِ اللَّهِ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، بَعْدَ أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِنِعْمَةِ  
الْإِنْتِسَابِ لِهَذَا الدِّينِ الْعَظِيمِ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِحَالِهِمْ تَوْكِيدَ الْكَلَامِ عِنْدَ  
إِخْبَارِهِمْ بِأَنَّ الانْحِرَافَ عَنِ الْمَنْهَجِ قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ حَالَاتِهِ شَدِيدًا،  
لِدَرَجَةِ يَسْتَحِيلٍ مَعَهَا الْإِصْلَاحُ إِلَّا بِمُجَدِّدٍ يُمَكِّنُ اللَّهُ لَهُ سُبُلَ الْهُدَايَةِ وَالرَّشَادِ

أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى -  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَنْبِعُونَ إِمْكَانَ تَحَقُّقِ التَّجْدِيدِ فِي بَيِّنَةٍ تَغْشَاهَا  
ظُلُمَاتُ الْجَهْلِ، وَالْخُرَافَةِ، وَالْبَدْعِ، وَالْأَوْهَامِ، خَاصَّةً عِنْدَ تَبَاْعِدِ الْأَرْمَانِ عَنِ  
عَصْرِ النَّبُوَّةِ الْمُبَارَكِ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِحَالِهِمْ تَوْكِيدَ الْكَلَامِ عِنْدَ إِخْبَارِهِمْ بِأَنَّ  
التَّجْدِيدَ سَنَةَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّهُ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ؛ لِيَكُونَ شَاهِدًا  
عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ، بِحِفْظِ اللَّهِ - تَعَالَى - لِهَذَا الدِّينِ .

٢- الاستِعَارَةُ الْمَكْنِيَّةُ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « يَبْعَثُ » .  
فَكَانَ هُنَاكَ تَشْبِيهًا لِلْمُجَدِّدِ بِالرَّسُولِ، وَوَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا : الرَّغْبَةُ فِي  
تَحَقُّقِ الْإِصْلَاحِ، وَمُقَاوَمَةِ الْبَاطِلِ، وَالْأَخْذَ بِيَدِ النَّاسِ لِلْعُودَةِ إِلَى نِقَاءِ  
الْفِطْرَةِ السَّوِيَّةِ .

فَحَذَفَ الْمُشَبَّهَ بِهِ، وَأَتَى بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ، وَهُوَ الْبَعْثُ، عَلَى سَبِيلِ  
الاستِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِلَفْظِ الْبَعْثِ يُوحِي بِتَأْيِيدِ اللَّهِ - تَعَالَى - لِلْمُجَدِّدِ،  
وَعِنَايَتِهِ بِهِ، فَقَدْ اخْتَارَهُ لِهَذِهِ الْعَايَةِ النَّبِيَّةِ - كَمَا يَخْتَارُ أَنْبِيََاءَهُ وَرُسُلَهُ -  
غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُوحَى إِلَيْهِ .





٣- التَّعْبِيرُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، الَّذِي يُفِيدُ التَّجَدُّدَ وَالِاسْتِمْرَارَ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « يَبْعَثُ »، وَفِي قَوْلِهِ : « يُجَدِّدُ »، وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّجَدِيدَ الْمُسْتَمَرَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، تَسْعَى إِلَيْهِ، وَتَأْنَسُ بِهِ، وَتَحْرِصُ عَلَيْهِ، وَتَبْدُلُ غَايَةَ الْوَسْعِ لِتَحْقِيقِهِ، مُسْتَعِينَةً بِاللَّهِ - تَعَالَى - ؛ فَهُوَ الَّذِي يَبْعَثُ الْمُجَدِّدِينَ بِفَضْلِهِ، وَيُبَارِكُ جُهُودَهُمْ بِعَطْفِهِ وَمَنَّةِ، وَيَرْعَى دَعْوَتَهُمْ بِجُودِهِ وَكَرَمِهِ .

٤- التَّعْبِيرُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ لِلْقَرِيبِ، فِي قَوْلِهِ : - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لِهَذِهِ الْأُمَّةِ »، يُفِيدُ قُرْبَهَا مِنْ دَائِرَةِ الْعِنَايَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَاللَّهُ - تَعَالَى - يَصْطَفِي لَهَا مَنْ يَقُومُ بِإِصْلَاحِهَا، وَتَقْوِيمِهَا، وَرِعَايَتِهَا ؛ لِتَبْقَى وَثِيْقَةً الصَّلَاةَ بِمَنْهَجِ السَّمَاءِ .

### سَابِعًا : تَحْلِيلُ الْأَفَاطِ الْحَدِيثِ

#### ١- قول الراوي : « فيما أعلم »

لَقَدْ اهْتَمَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، فَحَرَّصُوا عَلَى تَوْضِيحِ الْمُرَادِ مِنْهَا ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى فَهْمِهَا - بِصُورَةٍ صَحِيحَةٍ - مِنَ الْإِطْمِئْنَانِ إِلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ، وَالثَّقَّةِ فِي نَسْبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ - ، فَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْبَعْضُ : أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ شَكَّ فِي رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ - .

وَالصَّوَابُ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ، أَبِي عُلْقَمَةَ، الْفَارِسِيِّ، الْمِصْرِيِّ، وَيَجُوزُ ضَمُّ الْمِيمِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مِنْ قَوْلِهِ - وَهُوَ الرَّاجِحُ - ، وَيَجُوزُ فَتْحُ الْمِيمِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، حِكَايَةً عَنِ فِعْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ،

وَالْعَرَضُ مِنَ الْعِبَارَةِ - عَلَى الْوَجْهَيْنِ - التَّكْيِيدُ عَلَى رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ -  
(١) . -

يَقُولُ الْمَلَا عَلِي الْقَارِي : " الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي عُلْقَمَةَ، الرَّاوي عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ " أ.هـ. (٢)

وَيَقُولُ الْإِمَامُ السَّخَّاوي : " وَقَوْلُهُ : ( فِيمَا أَعْلَمُ ) لَيْسَ بِشَكٍّ فِي وَصْلِهِ،  
بَلْ قَدْ جَعَلَ وَصْلَهُ مَعْلُومًا لَهُ " أ.هـ. (٣)

وَيَقُولُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَادِي : " الظَّاهِرُ أَنَّ قَائِلَهُ أَبُو عُلْقَمَةَ، يَقُولُ :  
فِي عِلْمِي أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا لَا مَوْقُوفًا عَلَيْهِ " أ.هـ. (٤)

وَيَقُولُ - أَيْضًا - : " وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُلْقَمَةَ : " فِيمَا أَعْلَمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ " ،  
فَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ : " الرَّاوي لَمْ يَجْزِمْ بِرَفْعِهِ " انْتَهَى، قُلْتُ : " نَعَمْ، لَكِنَّ مِثْلَ  
ذَلِكَ لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّايِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ شَأْنِ النَّبِوةِ، فَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ مَرْفُوعًا  
إِلَى النَّبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " أ.هـ. (٥)

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ وَيَقْوِيهِ : مَجِيءُ الْحَدِيثِ مُسَدَّدًا فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّارِيخِ  
وَالرِّجَالِ، وَفِيهِ : " لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " (٦)

(١) انظر في ذلك : المقاصد الحسنة ص : ٢٠٣ ، مرقاة المفاتيح شرح  
مشكاة المصابيح (١ / ٣٢١) ، عون المعبود (١١ / ٢٥٩ ، ٢٦٧) .

(٢) مرقاة المفاتيح (١ / ٣٢١) .

(٣) المقاصد الحسنة ص : ٢٠٣ .

(٤) عون المعبود (١١ / ٢٥٩) .

(٥) عون المعبود (١١ / ٢٦٧) .

(٦) انظر في ذلك : تاريخ بغداد (٢ / ٥٩) ، تاريخ دمشق لابن عساکر (١ / ٥١)  
(٣٣٨) ، مختصر تاريخ دمشق (٢١ / ٣٨٢) ، تهذيب الكمال في أسماء  
الرجال (١٢ / ٤١٣ ، ٢٤ / ٣٦٤) .

٢- قَوْلُهُ - ﷺ - : « **يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ** » : أَي يُفِيضُ لَهَا . (١)

وَلَلْبَعْثُ مَعَانٍ عَدِيدَةٌ فِي اللُّغَةِ، مِنْهَا :

١ - الإِرْسَالُ، يُقَالُ : بَعَثَهُ يَبْعُثُهُ بَعْثًا : أَرْسَلَهُ وَحَدَاهُ، وَبَعَثَ بِهِ : أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ .

٢ - إِثَارَةُ بَارِكٍ أَوْ قَاعِدٍ، تَقُولُ : بَعَثْتُ الْبُعِيرَ فَانْبَعَثَ، أَي : أَنْزَلْتَهُ فَتَأَرَّ.

٣ - الإِحْيَاءُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : " ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ"، أَي : أَحْيَيْنَاكُمْ، وَمِنْ أَسْمَائِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : الْبَاعِثُ، هُوَ الَّذِي يَبْعُثُ الْخَلْقَ، أَي : يُحْيِيهِمْ بَعْدَ الْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . (٢)

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ لِلْفِظِ الْبَعْثُ تُمَثِّلُ فِي مَجْمُوعِهَا رُؤْيَةً وَأُضْحَةً الْمَعَالِمِ لِفَقْهِ التَّجْدِيدِ فِي الْإِسْلَامِ .

• فَالْمُجَدِّدُ شَخْصٌ يَخْتَارُهُ اللهُ - تَعَالَى - لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ الْجَلِيلَةِ، فَهُوَ مَبْعُوثٌ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ لِلِإِصْلَاحِ وَالْهُدَايَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُوحَى إِلَيْهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَشْهُودًا لَهُ بِالْإِيمَانِ، وَالِإِخْلَاصِ، وَالنَّفَاقِ فِي نُصْرَةِ هَذَا الدِّينِ، مُتَّصِفًا بِالْعِلْمِ الْغَرِيرِ، وَالْفَهْمِ الدَّقِيقِ، وَالتَّمَكُّنِ النَّامِّ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، مَعَ الْإِدْرَاكِ الْكَامِلِ لِطَبِيعَةِ الْأُمَّةِ، وَالْوَعْيِ الْحَقِيقِيِّ بِقَضَائِيهَا ؛ لِئِنْطَلَقَ فِي مُهْمَتِهِ الْإِصْلَاحِيَّةِ مِنْ ثَوَابِتِ الدِّينِ، دُونَ تَصَانُدِ مَعَ الْوَأَقِ الْعِجْمَاعِيِّ، أَوْ السِّيَاسِيِّ، أَوْ الْاِقْتِصَادِيِّ، فِي عَصْرِهِ .

• وَالْمُجَدِّدُ يَثِيرُ الرُّكُودَ وَالْحُمُولَ الَّذِي تَعِيشُهُ الْأُمَّةُ، فَهُوَ يُجَدِّدُ طَاقَاتِهَا، وَيَبْعُثُ الْأَمَلَ فِي نَفُوسِ أُمَّتِهَا ؛ لِتَتَحَرَّكَ - فِي مَجْمُوعِهَا - نَحْوَ

(١) فيض القدير (٢/ ٢٨١)، التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٢٦٧) .

(٢) انظر: لسان العرب (٢/ ١١٦، ١١٧)، مادة: بعث .



التَّمَيُّزِ وَالرِّيَادَةِ، فَهُوَ يُدْرِكُ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلإِصْلَاحِ إِلَّا بِتَضَافُرِ الْجُهُودِ، وَنَشْرِ ثِقَافَةِ الْعَمَلِ وَالْبِنَاءِ، وَمَقَاوِمَةِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تَنَحَّرُ فِي عِظَامِ أُمَّتِهِ .

• وَالْمَجْدُّ يُحْيِي قُلُوبًا مَيِّتَةً، وَنُفُوسًا مُنْهَزِمَةً، وَضَمَائِرَ مُنْعَدِمَةً، وَعَرَائِمَ خَائِرَةً، وَعُقُولًا مُعْيِبَةً، وَعُلُومًا مُسْتَرْتِرَةً، وَأَعْمَالًا مُتَوَقِّفَةً، وَحَيَاةً مُكَدَّرَةً، فَالْبَعْتُ يَحْمِلُ فِي طَيِّبَاتِهِ مَعْنَى الْحَيَاةِ، وَكَأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ أَحَاطَ بِالنَّاسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ؛ لِانْحِرَافِهِمْ عَنِ مَنَهِجِ السَّمَاءِ، فَصَارُوا أَحْوَاجَ مَا يَكُونُ لِمَنْ يُجَدِّدُ لَهُمُ الْأَمَلَ فِي الْبَقَاءِ عَلَى قَيْدِ الْحَيَاةِ، وَيُنْقِذُهُمْ مِنْ بَرَاثِنِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ، فَضَلَا عَنِ الْفَنَاءِ وَالْإِنْدِثَارِ .

### ٣- قَوْلُهُ - ﷺ - : « لِهَذِهِ الْأُمَّةِ »

اِخْتَلَفَ فِي الْمَقْصُودِ بِالْأُمَّةِ، فَقِيلَ : أُمَّةُ الإِجَابَةِ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ، وَقِيلَ : أُمَّةُ الدَّعْوَةِ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِمُ الدَّعْوَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ . (١)

وَهَذَا يَفْتَضِي - بِلا شَكِّ - أَنْ تَتَوَجَّهَ الْهَمُّ إِلَى تَجْيِيدِ الْوَسَائِلِ، الْمُعِينَةِ عَلَى نَشْرِ هَذَا الدِّينِ، وَتَبْلِيغِهِ لِلنَّاسِ جَمِيعًا، فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، كَمَا أَنْزَلَهُ اللهُ - تَعَالَى - عَلَى نَبِيِّهِ - ﷺ - ، وَلَكِنْ بِلُغَةٍ تَنَاسِبُ الْعَصْرَ، وَتَلْتَقِي فِي مُشْتَرَكَاتٍ كَثِيرَةٍ مَعَ الثَّقَافَةِ الْعَالَمِيَّةِ، وَالْمُتَعَيَّرَاتِ الْمُتَجَدِّدَةِ، وَتَوَاقِبُ التَّطَوُّرَ الْعِلْمِيَّ، وَالتَّقَدُّمَ الْإِنْسَانِيَّ فِي شَتَّى مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ، مَعَ ضَرُورَةِ الْحِفَافِظِ عَلَى ثَوَابِتِ الدِّينِ، وَأَصُولِهِ، وَالِاعْتِرَازِ بِالْهُويَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ « لِهَذِهِ الْأُمَّةِ » تُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ، وَمَعْنَاهُ : نَسِبَةُ الشَّيْءِ لِصَاحِبِهِ، وَانْفِرَادُهُ بِهِ عَنِ غَيْرِهِ، وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ - وَاللهُ أَعْلَمُ - أَنَّ التَّجْدِيدَ مُوجَّهٌ لِلْأُمَّةِ لَا لِلدِّينِ ؛ فَالْأَصْلُ فِي الدِّينِ الثَّبَاتُ، وَهَذَا يَسْتَدْعِي

(١) انظر في ذلك : مرقاة المفاتيح (١ / ٣٢١)، عون المعبود (١١ / ٢٥٩) .

أَنْ يَكُونَ التَّجْدِيدُ فِي الْوَسَائِلِ وَالْأَلْيَاتِ، وَأَنْ يَتَنَاوَلَ الْفُرُوعَ وَالْجُزْئِيَّاتِ،  
دُونَ الْأَصُولِ وَالْكَلِّيَّاتِ .

#### ٤- قَوْلُهُ - ﷺ - : « عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ »

اِخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الرَّأْسِ هُنَا، فَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالرَّأْسِ نِهَائِيَّةُ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ،  
وَقِيلَ : بَلِ الْمُرَادُ أَوَّلُهَا، كَمَا اِخْتَلَفَ فِي بَدَائِيَّةِ عَدَّهَا، فَقِيلَ : مِنَ الْمَوْلِدِ  
النَّبَوِيِّ، وَقِيلَ : مِنَ الْبَعْتَةِ، وَقِيلَ : مِنَ الْهَجْرَةِ - وَهُوَ الرَّاجِحُ - وَقِيلَ :  
مِنَ الْوَفَاةِ .<sup>(١)</sup>

يَقُولُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمِ أَبَادِي : " وَالِدَلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِرَأْسِ  
الْمِائَةِ هُوَ آخِرُهَا لَا أَوَّلُهَا : أَنَّ الرَّهْرِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ  
الْأَيْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ عَلَى رَأْسِ  
الْمِائَةِ الْأُولَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ  
الثَّانِيَةِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَدْ تُوَفِّيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَنَةً  
إِحْدَى وَمِائَةً، وَلَهُ أَرْبَعُونَ سَنَةً ، وَمُدَّةُ خِلَافَتِهِ سِنَتَانِ وَنِصْفًا، وَتُوَفِّيَ  
الشَّافِعِيُّ سَنَةً أَرْبَعًا وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً " أ.هـ. <sup>(٢)</sup>

وَيَقُولُ أَيْضًا : " فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ مِنْ رَأْسِ الْمِائَةِ آخِرُهَا بَلْ كَانَ الْمُرَادُ  
أَوَّلُهَا - لَمَا عَدَّوْا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ  
الْأُولَى، وَلَا الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وِلَادَةً  
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الْأُولَى، فَضَلًّا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُجَدِّدًا

(١) انظر في ذلك : مرقاة المفاتيح (١ / ٣٢١)، فيض القدير (٢ / ٢٨١)،  
التيسير بشرح الجامع الصغير (١ / ٢٦٧)، عون المعبود (١١ / ٢٦٠ -  
٢٦٢).

(٢) عون المعبود (١١ / ٢٦٠).

عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وِلَادَةُ الشَّافِعِيِّ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُهُ مُجَدِّدًا عَلَيْهِ " أ.هـ. (١)

وَالْمُتَأَمَّلُ فِي كُتُبِ السُّنَنِ يُلْحِظُ أَنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى الْقَبُولِ تَرْجِيحُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِرَأْسِ الْمِائَةِ آخِرَهَا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا يَلِي :

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ : صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ : « أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ » . (٢)

يَقُولُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ : " وَالْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ كَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى الْأَرْضِ لَا تَعِيشُ بَعْدَهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ " أ.هـ. (٣)

وَيَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : " وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ عُمَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُرَادَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ عِنْدَ انْقِضَاءِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ يَنْحَرِمُ نَلْكَ الْقَرْنُ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حَالَ تِلْكَ الْمَقَالَةِ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ بِالِاسْتِفْرَاءِ، فَكَانَ آخِرَ مَنْ ضُيِّبَ أَمْرُهُ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حِينَئِذٍ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا، وَغَايَةَ مَا قِيلَ فِيهِ : إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى سَنَةِ عَشْرِ

(١) عون المعبود (١١/٢٦١، ٢٦٢)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظه، كتاب: العلم، باب: السمر في العلم، (١/٣٤)، رقم الحديث ١١٦، وأخرجه في مواضع أخرى، وأخرجه مسلم في صحيحه، بنحوه، كتاب: فضائل الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - باب: قوله - ﷺ - : « لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ، وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ »، (٤/١٩٦٥)، رقم الحديث ٢١٧ .

(٣) شرح النووي على مسلم (١٦/٩٠) .

وَمِائَةٌ، وَهِيَ رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ، مِنْ مَقَالَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ " أ.هـ. (١)

٢- عَنْ أَنَسٍ - فِي مَعْرِضِ وَصْفِهِ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ :  
« بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ  
عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ  
عَشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ » . (٢)

وَلَا شَكَّ أَنَّ عِبَارَةَ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ سَيِّدِنَا أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تُفِيدُ  
أَنَّ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ آخِزَهَا، وَكَذَلِكَ رَأْسُ السِّتِّينَ .

وَمَنْ نَافِلَةَ الْقَوْلِ هُنَا : أَنَّ أَشِيرَ إِلَى أَنَّ تَحْدِيدَ سِنِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالسِّتِّينَ عِنْدَ وَفَاتِهِ، لَا يَتَعَارَضُ مَعَ الرَّاجِحِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ  
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قُبِضَ عِنْدَ بُلُوغِهِ الثَّلَاثَةَ وَالسِّتِّينَ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا  
يَقُولُ الْمُبَارَكُفُورِيُّ : " مَحْمُولٌ عَلَى الْإِغَاءِ الْكَسْرِ، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى الْعَقْدِ "  
أ.هـ. (٣)

وَأَرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّ رَأْسَ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ لَيْسَ قَيْدًا فِي الْحَدِيثِ،  
وَأِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلْغَالِبِ ؛ فَإِنَّ الْأُمَّةَ تَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا، كَمَا

(١) فتح الباري (٢/ ٧٥) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظه، كتاب: اللباس، باب: الجعد، (٧/ ١٦١)، رقم الحديث ٥٩٠٠، وأخرجه مسلم في صحيحه، بلفظه، كتاب: الفضائل، باب في صفة النبي - ﷺ - ، وَمَبْعَثِهِ، وَسِنِّهِ، (٤/ ١٨٢٤)، رقم الحديث ١١٣ .

(٣) تحفة الأحوزي (١٠/ ٦٩) .

يَقُولُ الْمَلَا عَلِي الْقَارِي : " إِذَا قَلَّ الْعِلْمُ وَالسُّنَّةُ، وَكَثُرَ الْجَهْلُ وَالْبِدْعَةُ " أ.هـ. (١)



وَعَلَى هَذَا : فَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِ مُجَدِّدٍ كُلِّ مِائَةِ عَامٍ - وَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْعَالِبُ - ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ هَذَا الدِّينَ لَنْ يَتَرَكَ هَمَلًا، بَلْ يَحْفَظُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - مِنْ التَّغْيِيرِ، وَالتَّحْرِيفِ، وَالتَّبْدِيلِ، بِوَسَائِلٍ مِنْهَا : أَنْ يُسَخَّرَ لَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ النَّابِهِينَ مَنْ يَنْفِي عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، كَلَّمَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ - وَهُوَ الْعَالِبُ - ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ .

وَبِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ : فَإِنَّ الْبَابَ مَفْتُوحٌ عَلَى مِصْرَاعِيهِ ؛ لِيَدْخُلَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ فِي قَائِمَةِ الْمُجَدِّدِينَ .

وَلَا أَدْرِي كَيْفَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ أَمْثَالُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ رَأْدُ تَصْحِيحِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، مُنْذُ إِخْرَاجِهِ لِلْجَامِعِ الصَّحِيحِ وَحَتَّى الْآنَ . وَكَيْفَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ أَمْثَالُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَهُمْ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْفُقَهِيَّةِ، الَّتِي لَا تَزَالُ قَائِمَةً حَتَّى الْآنَ، تَنْهَلُ الْأُمَّةَ مِنْ مَعِينِهَا .

وَكَيفَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ أَمْثَالُ الْإِمَامِ الطَّبْرِيِّ، وَالْقُرْطُبِيِّ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَعَبْرِهِمْ مَنْ أَكَابِرِ الْمُفَسِّرِينَ لِكِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، مِمَّنْ صَارَتْ مَوْلَفَاتِهِمْ مَرَاجِعَ مُعْتَمَدَةً فِي التَّفْسِيرِ عَبْرَ الْعُصُورِ، وَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ، وَالْفُنُونِ، ذَاتِ الصَّلَةِ بِدِينِنَا الْعَظِيمِ .

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٢١) .





وَمِنَ الْجَدِيدِ بِالذِّكْرِ فِي هَذَا السِّيَاقِ : أَنَّ شَمْسَ الْحَقِّ الْعَظِيمِ آبَادِي يَرَى أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ لَيْسَ بظَاهِرٍ، مُعَلِّلاً مَوْقِفَهُ بِعَدَمِ وُجُودِ دَلِيلٍ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ قَيْدَ الرَّأْسِ - فِي الْحَدِيثِ - اتِّفَاقِيٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ : فَإِنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِي كَلَامِهِ يَلْحَظُ اسْتِعْدَادَهُ النَّفْسِيَّ لِقَبُولِ هَذَا الطَّرْحِ .

يَقُولُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - : " وَمَا قَالَ بَعْضُ السَّادَاتِ الْأَعَاضِمِ : إِنَّ قَيْدَ الرَّأْسِ اتِّفَاقِيٌّ، وَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ اللهُ - تَعَالَى - يَبْعَثُ فِي كُلِّ مِائَةٍ، سَوَاءً كَانَ فِي أَوَّلِ الْمِائَةِ، أَوْ وَسَطِهَا، أَوْ آخِرِهَا، وَاخْتَارَهُ لَيْسَ بظَاهِرٍ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْقَيْدَ احْتِرَازِيًّا، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعَدَّ كَثِيرٌ مِنَ الْأَكَابِرِ الَّذِينَ كَانُوا فِي وَسَطِ الْمِائَةِ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ، وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْمُجَدِّدِ الَّذِي كَانَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ " أ.هـ. (١)

ثُمَّ يَقُولُ : " نَعَمْ، لَوْ ثَبَتَ كَوْنُ قَيْدِ الرَّأْسِ اتِّفَاقِيًّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ لَكَانَ دَائِرَةُ الْمُجَدِّدِيَّةِ أَوْسَعًا، وَلَنَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَكَابِرِ الْمَشْهُورِينَ الْمُسْتَجْمِعِينَ لِصِفَاتِ الْمُجَدِّدِيَّةِ فِي الْمُجَدِّدِينَ، كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، وَمَالِكََ بْنَ أَنَسٍ، وَمُسْلِمَ النِّيسَابُورِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيَّ، وَعَبِيرَهُمْ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى " أ.هـ. (٢)

#### ٥- قوله - ﷺ - : « من يجدد لها »

إِنَّ الْمُتَأَمِّلَ - بِعُمُقٍ - فِي مَعَاجِمِ اللُّغَةِ، يُدْرِكُ أَنَّ اخْتِيَارَ هَذَا اللَّفْظِ لَهُ دَلَالَاتٌ وَأَسْرَارٌ، يُمَكِّنُ أَنْ تُمَثَّلَ فِي مَجْمُوعِهَا جَانِبًا هَامًّا مِنْ فِقْهِ التَّجْدِيدِ فِي الْإِسْلَامِ، فَالْأَصُولُ اللُّغَوِيَّةُ لِكَلِمَةِ التَّجْدِيدِ تَرْجِعُ إِلَى مَعَانٍ عِيدَةٍ، مِنْهَا مَا يَلِي :

(١) عون المعبود (٢٦٢/١١) .

(٢) عون المعبود (٢٦٢/١١، ٢٦٣) .



١- الْعِظْمَةُ، وَقَدْ مَثَلَ ابْنُ فَارِسٍ فِي مُعْجَمِ مَقَابِيْسِ اللُّغَةِ (١) لِهَذَا الْمَعْنَى، بِقَوْلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ : الْبَقْرَةَ، وَآلَ عِمْرَانَ - جَدَّ فِينَا "، يَعْنِي : عَظْمٌ . (٢)

قُلْتُ : فَكَأَنَّ الْمُجَدَّدَ يَقُومُ بِعَمَلِ عَظِيمٍ، لَا يُضَاهِيهِ عَمَلٌ آخَرَ، أَوْ أَنَّهُ يُعْظَمُ أَمْرَ الدِّينِ فِي نَفُوسِ النَّاسِ، بِنَفْضِ الْغُبَارِ عَنْهُ، وَإِعَادَتِهِ إِلَيَّ وَاجْهَةً الْحَيَاةِ مَرَّةً أُخْرَى ؛ لِيَجِدَ النَّاسُ فِيهِ بُغْيَتَهُمْ، فِي ظِلِّ أَمْوَاجِ الْحَيَاةِ الْعَاتِيَةِ .

٢- الْجَدِيدُ، وَهُوَ مَا يُقَابَلُ الْخَلْقَ الْقَدِيمَ .

جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (٣) : " وَالْجِدَّةُ : نَقِيضُ الْبَلَى "، " جَدَّ الثَّوْبُ وَالشَّيْءُ يَجِدُ - بِالْكَسْرِ - صَارَ جَدِيدًا، وَهُوَ نَقِيضُ الْخَلْقِ "، " وَتَجَدَّدَ الشَّيْءُ : صَارَ جَدِيدًا "، " وَالْجَدِيدُ : مَا لَا عَهْدَ لَكَ بِهِ " .

وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُجَدَّدَ يَنْقَلُ النَّاسُ مِنْ دَائِرَةِ بُغْضِهِمْ لِلدِّينِ إِلَى دَائِرَةِ حُبِّهِمْ لَهُ، وَإِقْبَالِهِمْ عَلَيْهِ، فَقَدْ اعْتَادَ النَّاسُ حُبَّ الْجَدِيدِ، وَالنُّفُورَ مِنْ كُلِّ بَالٍ وَقَدِيمٍ .

وَيَفْهَمُ مِنْهُ - أَيْضًا - : أَنَّ الْمُجَدَّدَ لَا يُنْشِئُ دِينًا جَدِيدًا، وَإِنَّمَا يُعِيدُ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ ؛ لِتِرَاهُ النَّاسُ جَدِيدًا، وَكَأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْهَدُوهُ بِهَذِهِ الرُّوعَةِ، وَهَذَا الْجَمَالِ، بَلْ كَانَ دَائِمًا فِي عِيُونِهِمْ مُمَرَّقًا، وَمُهْلَهْلًا، لَا يُنَاسِبُ وَأَفْعُهُمْ، وَلَا يُوَافِقُ عَصْرَهُمْ .

(١) (١/٤٠٦) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، بسند صحيح، (١٩/٢٤٧)، رقم الحديث ١٢٢١٥ .

(٣) (٣/١١١، ١١٢) .

## ٣- الجِدُّ وَالاجْتِهَادُ .

جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup> - نَقْلًا عَنِ الْأَصْمَعِيِّ - : " يُقَالُ لِلنَّاقَةِ إِذَا لَمَجَدَّةٌ بِالرَّحْلِ إِذَا كَانَتْ جَادَّةً فِي السَّيْرِ " أ.هـ.  
وَجَاءَ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ<sup>(٢)</sup> : " وَفُلَانٌ جَدًا لَمْ يَهْزَلْ، وَفِي الْأَمْرِ اجْتَهَدَ "،  
" أَجَدَّ فُلَانٌ صَارَ ذَا جِدٍّ وَاجْتِهَادٍ " أ.هـ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَضَعُنَا أَمَامَ تَصَوُّرٍ حَقِيقِيٍّ لَطَبِيعَةِ الْمُجَدِّدِ، فَهُوَ دَائِمٌ الْحَرَكَةَ وَالْعَمَلَ، لَا يَعْرِفُ الْكُلَّ، وَلَا يَشْعُرُ بِالْمَلِّ، يُوَاجِهُ التَّحَدِّيَّاتِ، وَيُقَاوِمُ الصُّعُوبَاتِ، بِمَزِيدٍ مِنَ الصَّبْرِ، وَالْجِدِّ، وَالنَّشَاطِ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ فِكْرٍ بِنَاءٍ، وَأَهْدَافٍ سَامِيَةٍ، وَعَايَاتٍ نَبِيْلَةٍ .<sup>(٣)</sup>

هَذَا : وَقَدْ جَاءَ تَعْرِيفُ التَّجْدِيدِ فِي مُعْجَمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ<sup>(٤)</sup> بِأَنَّهُ :  
" إْتْيَانٌ بِمَا لَيْسَ مَأْلُوفًا أَوْ شَائِعًا، كَابْتِكَارِ مَوْضُوعَاتٍ أَوْ أُسَالِيبِ تَخْرُجُ عَنِ النَّمَطِ الْمَعْرُوفِ وَالْمَتَّفَقِ عَلَيْهِ جَمَاعِيًّا، أَوْ إِعَادَةِ النَّظْرِ فِي الْمَوْضُوعَاتِ الرَّائِجَةِ، وَإِدْخَالِ تَعْدِيلٍ عَلَيْهَا، بَحَيْثُ تَبْدُو مُبْتَكِرَةً لَدَى الْمُتَلَقِّيِّ " .

(١) (١١١ / ٣) .

(٢) (١٠٩ / ١) .

(٣) راجع المعنى اللغوي بتوسع في : مقاييس اللغة (١ / ٤٠٦، ٤٠٧)، لسان العرب (٣ / ١١١، ١١٢)، المعجم الوسيط (١ / ١٠٩)، معجم اللغة العربية المعاصرة (١ / ٣٤٩) .

(٤) (١ / ٣٤٩) .

## ٦- قَوْلُهُ - ﷺ - : « دِينَهَا »

الدِّينُ : هُوَ الْمَنْهَجُ الْمُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ لِإِصْلَاحِ الْبَشَرِ، وَتَعْمِيقِ صَلَاتِهِمْ بِاللَّهِ - تَعَالَى -، وَهُوَ مَنْهَجُ الْحَيَاةِ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ - عَقِيدَةً، وَشَرِيعةً، وَأَخْلَاقًا - .

وَقَدْ أَفَادَ إِضَافَتُهُ لِضَمِيرِ الْأُمَّةِ : أَنَّهُ لَا غِنَى لَهَا عَنْهُ، فَهُوَ أَعَزُّ مَا تَمَلِّكُ، وَعَلَيْهَا أَنْ تَبْدُلَ غَايَةَ الْجُهْدِ لِلْحِفَاطِ عَلَيْهِ، وَتَنْقِيتِهِ مِنَ الشَّوَابِ، مَعَ النَّصْدِيِّ بِقُوَّةٍ لِكُلِّ مُحَاوَلَاتِ النَّيْلِ مِنْهُ، أَوْ الطَّغْنِ فِيهِ، أَوْ الْهَجُومِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا يُوكِّدُ : أَنَّ تَجْدِيدَ الدِّينِ - كُلَّمَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ - وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ، وَضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ .

وَمِنَ الضَّرُورِيِّ : أَنَّ أُشِيرَ إِلَى الْمَنْهَجِ الْمُنَزَّلِ مِنَ السَّمَاءِ لَا يَدْخُلُهُ التَّجْدِيدُ إِلَّا فِي حُدُودِ تَطْوِيرِ الْأَسَالِيبِ وَالْأَدْوَاتِ، أَمَا تَدِينُ الْأُمَّةَ، وَعِلَاقَتُهَا بِمَنْهَجِ اللهِ - فَهُوَ مَحْوَرُ التَّجْدِيدِ، وَلَعَلَّ هَذَا أَحَدُ أَسْرَارِ إِضَافَةِ الدِّينِ لِضَمِيرِ الْأُمَّةِ .

## ثَامِنًا : الْمَعْنَى الْعَامُّ لِلْحَدِيثِ

يُمَثِّلُ هَذَا الْحَدِيثُ بَارِقَةً أَمَلٍ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، فِي بَقَاءِ دِينِهَا مَحْفُوظًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَبِهَذَا : فَإِنَّهُ يَتَوَافَقُ تَمَامًا مَعَ قَوْلِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " (١) ؛ لِأَنَّ تَمَامَ الْحِفْظِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَنْقِيَةِ الشَّرْعِ مِنْ كَافَّةِ صَوَرِ الْبِدْعِ، وَالْخُرَافَةِ، وَالْإِنْحِرَافِ عَنِ مَنْهَجِ الْوَسْطِيَّةِ وَالْإِعْتِدَالِ .

وَلَقَدْ أَكَّدَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّ اللهُ - تَعَالَى - يَجْتَبِي لِحِرَاسَةِ الدِّينِ، صِفُوهَ مِنْ خَلْفِهِ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ

(١) الحجر ٩ .

الْعَالِينَ، وَانْتَحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، مَهْمَا تَبَاعَدَ زَمَانُهُمْ عَنْ عَهْدِ  
النُّبُوَّةِ الرَّأْهِرِ .

إِنَّهُمْ الْمُجَدِّدُونَ، الَّذِينَ يُصْلِحُ اللَّهُ بِهِمْ فَسَادَ النَّاسِ، وَأَنْحَرَأَفَهُمْ عَنْ مَنْهَجِهِ  
الْقَوِيمِ، وَيَبْعَثُهُمْ نَاشِرِينَ لِلْحَقِّ، دَاعِينَ لِلتَّجْدِيدِ، بِدَافِعٍ مِنْ إِيْمَانِهِمُ الصَّادِقِ  
بِاللَّهِ، وَإِخْلَاصِهِمُ الْكَامِلِ لِدِينِهِ، وَرَغْبَتِهِمُ الْحَقِيقِيَّةِ فِي الْإِصْلَاحِ، مَهْمَا كَانَتْ  
الْعَقَبَاتُ، أَوْ الصَّعَابُ .

إِنَّهُمْ الطَّائِفَةُ الْقَائِمَةُ بِأَمْرِ اللَّهِ إِلَى نِهَآيَةِ الزَّمَانِ، فَعَنْ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : « لَا  
تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ،  
حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ » .<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ : " وَيُحْتَمَلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ،  
مِنْهُمْ شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاءٌ، وَمِنْهُمْ مُحَلِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَادٌ،  
وَأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنْ  
الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ  
الْأَرْضِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مُعْجِزَةٌ ظَاهِرَةٌ ؛ فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ مَا زَالَ - بِحَمْدِ  
اللَّهِ تَعَالَى مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْآنِ، وَلَا يَزَالُ حَتَّى  
يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ " أ.هـ. " .<sup>(٢)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بَلْفِظِهِ، كِتَابِ : الْإِمَارَةِ، بَابِ : قَوْلِهِ - صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ  
مَنْ خَالَفَهُمْ »، ٣ / ١٥٢٤، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٧٤ .

(٢) شرح النووي على مسلم (١٣ / ٦٧)، وانظر : فتح الباري (١٣ / ٢٩٥)



وَالْمُجَدِّدُونَ هُمُ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالدِّينِ فِي أَوْقَاتِ غُرْبَتِهِ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ » .<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ : " أَعْظَمُ مَا تَكُونُ غُرْبَتُهُ إِذَا ارْتَدَّ الدَّاخِلُونَ فِيهِ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : " مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أُنِذِرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، أَعْرَءَ عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ " <sup>(٢)</sup>، فَهَؤُلَاءِ يُقِيمُونَهُ إِذَا ارْتَدَّ عَنْهُ أُولَئِكَ .

وَكَذَلِكَ بَدَأَ غَرِيبًا وَلَمْ يَزَلْ يَفُوقُ حَتَّى انْتَشَرَ، فَهَكَذَا يَتَغَرَّبُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَمِ وَالْأَزْمِنَةِ، ثُمَّ يَظْهَرُ حَتَّى يُقِيمَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ، كَمَا كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا وُلِّيَ قَدْ تَغَرَّبَ كَثِيرٌ مِنَ الْإِسْلَامِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَعْرِفُ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ، فَأَظْهَرَ اللَّهُ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ مَا كَانَ غَرِيبًا .

وَفِي السُّنَنِ : « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا » ، وَالتَّجْدِيدُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الدُّرُوسِ، وَذَلِكَ هُوَ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ .

وَهَذَا الْحَدِيثُ يُفِيدُ الْمُسْلِمَ أَنَّهُ : لَا يَغْنَمُ بِقَلَّةٍ مَنْ يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَضِيقُ صَدْرُهُ بِذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ - كَمَا كَانَ الْأَمْرُ حِينَ بَدَأَ - ، قَالَ تَعَالَى : " فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ " <sup>(٣)</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّةِ الْإِسْلَامِ .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بِلَفْظِهِ، كِتَابِ : الْإِيمَانِ، بَابِ : بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، (١/١٣٠)، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٤٥ .

(٢) الْمَائِدَةُ ٥٤ .

(٣) يُونُسَ ٩٤ .



وَكَذَلِكَ إِذَا تَعَرَّبَ يَحْتَاجُ صَاحِبُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ إِلَى نَظِيرِ مَا احْتِاجَ إِلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَقَدْ قَالَ لَهُ : " أَفَعَيَّرَ اللَّهُ أَبْتَعِي حَكَمًا، وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا، وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ \* وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا، لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ \* وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ، وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ " (١)، وَقَالَ تَعَالَى : " أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا " (٢).

وَقَدْ تَكُونُ الْعُرْبَةُ فِي بَعْضِ شَرَائِعِهِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَمْكَاتِ، فَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْكَاتِ يَخْفَى عَلَيْهِمْ مِنْ شَرَائِعِهِ مَا يَصِيرُ بِهِ غَرِيبًا بَيْنَهُمْ، لَا يَعْرِفُهُ مِنْهُمْ إِلَّا الْوَاحِدُ بَعْدَ الْوَاحِدِ .

وَمَعَ هَذَا : فَطُوبَى لِمَنْ تَمَسَّكَ بِتِلْكَ الشَّرِيعَةِ - كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - ؛ فَإِنَّ إِظْهَارَهُ، وَالْأَمْرَ بِهِ، وَالْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ، هُوَ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ وَالْأَعْوَانِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ » (٣) أ.هـ. (٤)

(١) الأنعام ١١٤-١١٦ .

(٢) الفرقان ٤٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بَلْفَظِهِ، وَفِيهِ قِصَّةٌ، وَفِي آخِرِهِ « وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ »، كِتَابُ: الْإِيمَانِ، بَابُ: بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ بَرِيدٌ وَيُنْقِصُ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ، ٦٩/١، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧٨، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٤) مجموع الفتاوى (٢٩٦/١٨ - ٢٩٨) .



وَالْمُتَأَمِّلُ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - يَنْبَهُرُ بِمَعَالِمِ فَهْمِ التَّجْدِيدِ الْقُرْآنِيِّ، وَهِيَ مَنُتَوَّرَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِهِ، تُضِيءُ الطَّرِيقَ لِلسَّالِكِينَ، وَتَأْخُذُ بِأَيْدِيهِمْ نَحْوَ مَنْهَجِ الْهَيِّ شَدِيدِ الْوُضُوحِ، وَمِنْ هَذِهِ الرِّوَايَعِ :

١ - حَدِيثُهُ عَنِ الْعَايَةِ مِنَ بَعْنَةِ الْمُرْسَلِينَ، وَأَنَّهَا دَعَوَةٌ لِلِإِصْلَاحِ، وَالِإِشْرَادِ، فَنبِيُّ اللَّهِ صَالِحٌ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَقُولُ : " إِنْ أُرِيدَ إِلَّا الْإِصْلَاحُ مَا اسْتَطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (١)، وَمُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ يَقُولُ : " يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ " (٢) .

٢ - دَعْوَتُهُ إِلَى تَحْرِيرِ الْعُقُولِ الْبَشَرِيَّةِ مِنْ كُلِّ فِكْرٍ مَغْلُوطٍ، تَنَاقَلُوهُ عَنْ آبَائِهِمُ الْأَوَّلِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أَوْلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ " (٣) .

٣ - حَثُّهُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْحِكْمَةِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى دِينِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَهُوَ مَا يَسْتَدْعِي رِعَايَةَ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِينَ، وَبِالنَّاتِلِي : تَطْوِيرَ أَسَالِيبِ الدَّعْوَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا التَّوَجُّهَ يُعَدُّ مِنْ أَبْرَزِ مَعَالِمِ التَّجْدِيدِ الْقُرْآنِيِّ، قَالَ تَعَالَى : " ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ، وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ " (٤) .

وَخِتَامًا : فَإِنَّ الْحَدِيثَ يُشِيرُ إِلَى بَقَاءِ التَّجْدِيدِ، وَاسْتِمْرَارِهِ، فَلَا تَمَرُّ مِائَةٌ عَامٍ إِلَّا وَقَدْ بَعَثَ اللَّهُ - تَعَالَى - مَنْ يُجَدِّدُ لِلْأُمَّةِ دِينَهَا، وَيُصْلِحُ

(١) هود ٨٨ .

(٢) غافر ٣٨ .

(٣) البقرة ١٧٠ .

(٤) النحل ١٢٥ .





اعوججها، ويأخذ بيدها إلى صراط الله المستقيم، وتبقى هذه السنة الإلهية إلى ظهور علامات الساعة الكبرى، فيختم المجددون بالمهدي - عليه السلام -، والذي جاء في الحديث أنه : « يملأ الأرض قسطاً، وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً » (١).

وفي زمانه - أيضاً - ينزل عيسى بن مريم - عليه السلام - مُجدداً، يُقيم شريعة الإسلام في الأرض، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « والذي نفسي بيده، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد » (٢).

- وبعد -

فإن إحياء فقه التجديد في الأمة يؤكد أهمية هذا الدين للحياة، وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان، وتوافقه مع كافة البيئات والثقافات، وصدق الإمام ابن القيم في وصف المجددين بقوله : " فإن الله بهم يقيم دينه " أ.هـ. (٣)، وقوله : " وهم عرس الله الذين لا يزال يغرسهم في دينه، وهم الذين قال فيهم علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - : لن تخلو الأرض من قائم لله بحجته " أ.هـ. (٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، جزءاً من حديث، بلفظه، كتاب : المهدي، ١٠٦/٤، رقم الحديث ٤٢٨٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظه، كتاب : البيوع، باب : قتل الخنزير، ٨٢/٣، رقم الحديث ٢٢٢٢ .

(٣) أحكام أهل الذمة (٣/١١٩٨) .

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/١٦٣) .

## تَاسِعًا : فَفَهَّمُ الْحَدِيثَ

### المسألة الأولى : مفهوم التجديد في الإسلام

فِي ضَوْءِ الدَّرَاسَةِ التَّحْلِيلِيَّةِ لِأَلْفَافِ الْحَدِيثِ اسْتَطِيعَ تَعْرِيفَ التَّجْدِيدِ بِأَنَّهُ :  
إِحْيَاءُ النُّقَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأَصِيلَةِ، بِالْعُودَةِ إِلَى صَحِيحِ الْإِسْلَامِ، وَمُحَارَبَةُ  
كَافَّةِ صُورِ الْإِنْحِرَافِ عَنِ الْمَنْهَجِ الْوَسْطِيِّ، فِي ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،  
وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَفَهْمُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ النَّابِهِينَ .  
وَمِنْ أَبْرَزِ صُورِ التَّجْدِيدِ مَا يَلِي :

#### الصُّورَةُ الْأُولَى :

إِظْهَارُ مَا خَفِيَ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ، وَتَشْرِيْعَاتِهِ، وَهُوَ مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِإِحْيَاءِ مَا  
أُنْدَرَسَ مِنَ الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ بِتَدْكِيرِ النَّاسِ بِهِ، وَتَعْلِيمِهِ لَهُمْ،  
وَتَشْرِيْحِهِ بَيْنَهُمْ، وَإِسْأَعَتِهِ فِي الْمَجْتَمَعِ قَوْلًا وَعَمَلًا .  
قَالَ الْعَلْفَمِيُّ فِي شَرْحِهِ<sup>(١)</sup> : " مَعْنَى التَّجْدِيدِ : إِحْيَاءُ مَا أُنْدَرَسَ مِنَ الْعَمَلِ  
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَمْرُ بِمُقْتَضَاهُمَا " أ.هـ. <sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الرُّومِيِّ الْحَنْفِيِّ<sup>(٣)</sup> : " وَالْمُرَادُ مِنَ تَجْدِيدِ الدِّينِ  
لِلْأُمَّةِ : إِحْيَاءُ مَا أُنْدَرَسَ مِنَ الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَمْرُ بِمُقْتَضَاهُمَا "  
أ.هـ. <sup>(٤)</sup>

(١) الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير (مخطوط) .

(٢) عون المعبود (١١/٢٦٠) .

(٣) في كتابه : مجالس الأبرار .

(٤) عون المعبود (١١/٢٦٣) .



وَقَالَ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمِ أَبَادِي : " الْمُرَادُ مِنَ التَّجْدِيدِ إِحْيَاءُ مَا انْدَرَسَ مِنَ الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَمْرُ بِمُقْتَضَاهُمَا، وَإِمَاتَةُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْبِدْعِ وَالْمُحَدَّثَاتِ " أ.هـ. (١)

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْرِيفِ الْمُجَدِّدِ، أَنَّهُ : " يُبَيِّنُ السُّنَّةَ مِنَ الْبِدْعَةِ، وَيُكْتَرِ الْعِلْمَ، وَيَعِزُّ أَهْلَهُ، وَيَقْمَعُ الْبِدْعَةَ، وَيَكْسِرُ أَهْلَهَا " أ.هـ. (٢)

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : " إِنَّ اللَّهَ يُقَيِّضُ لِلنَّاسِ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ مَنْ يُعَلِّمُهُمُ السُّنَنَ، وَيَنْفِي عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْكُذْبَ " أ.هـ. (٣)

ويشهد لذلك : مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، عَنِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ » (٤).

(١) عون المعبود (١١/٢٦٣).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/٣٢١)، وانظر : التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٢٦٧)، فيض القدير (٢/٢٨١)، عون المعبود (١١/٢٦٠).

(٣) مختصر تاريخ دمشق (٢١/٣٨٢)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/٤٦).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بِلَفْظِهِ وَفِيهِ قِصَّةٌ، كِتَابِ : الزَّكَاةِ، بَابُ : الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ، وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ، ٢/٧٠٤، رقم الحديث ٦٩.

وَلَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَوْضِيحُ مَعْنَاهُ، فِيمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

**الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ :**

تَطْوِيرُ الْوَسَائِلِ وَالْأَدَوَاتِ الَّتِي يَسْتَعِينُ بِهَا عُلَمَاءُ الدِّينِ فِي نَشْرِ الْإِسْلَامِ، وَتَوْضِيحِ حَقَائِقِهِ، وَتَبْرِئَةِ سَاحَتِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالْأَبَاطِيلِ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَيْهِ رُوزًا وَبُهْتَانًا .

**الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ :**

إِحْيَاءُ فَحِهِ الْجَهَادِ فِي الْفُرُوعِ، وَمَا يُسْتَجَدُّ مِنْ وَقَائِعَ، وَأَحْدَاثٍ، وَمَسَائِلَ، وَعَيْرَ ذَلِكَ، مِمَّا لَهُ صِلَةٌ بِحَيَاةِ النَّاسِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ فِي تَرَاثِ عُلَمَائِنَا السَّابِقِينَ، أَوْ مِمَّا تَنَاوَلُوهُ فِي عَصْرِهِمْ بِطَرِيقَةٍ بَاتَتْ لَا تُنَاسِبُ زَمَانَنَا - شَرِيطَةً أَنْ يَجْمَعَ هَذَا الْجَهَادُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ، أَعْنِي : أَنْ تَتَوَافَقَ الْأَحْكَامُ مَعَ رُوحِ الْعَصْرِ، مِنْ غَيْرِ مَسَاسٍ بِثَوَابِتِ الدِّينِ، وَقَوَاعِدِهِ الْكَلْبِيَّةِ .

**المسألة الثانية : ضوابط التجديد في الإسلام**

فِي ضَوْءِ الدَّرَاسَةِ التَّحْلِيلِيَّةِ لِأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، أَسْتَطِيعُ الْوُقُوفَ عَلَى عَدَدٍ مِنْ أَهَمِّ ضَوَابِطِ التَّجْدِيدِ فِي الْإِسْلَامِ، وَهِيَ :

وَسَلَّمَ - قَالَ : « إِنَّهُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي فَدُ أَمِينَتٌ بَعْدِي، فَإِنَّ لَهُ مِنْ الْأَجْرِ مِثْلَ مَنْ عَمَلَ بِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ ابْتَدَعَ بَدْعَةً ضَلَالَةً لَا تَرْضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ عَمَلَ بِهَا، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِ النَّاسِ شَيْئًا »

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ، أَبْوَابِ الْعِلْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - بَاب : مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ الْبِدْعِ، ٤٥/٥، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٦٧٧، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ " أ.هـ.

قُلْتُ : إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ : كَثِيرٌ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ، وَلَعَلَّ الْإِمَامَ التِّرْمِذِيَّ حَسَنَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثِ : جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - ﷺ -، وَالَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ .

١ - أن يكون المُجدِّدُ :

- مشهُودًا له بِصِدْقِ الإِيمَانِ، وَالإِخْلَاصِ فِي الدَّعْوَةِ، وَالنَّفَاقِي فِي نُصْرَةِ هَذَا الدِّينِ .
- مُتَّصِفًا بِالْعِلْمِ الغَرِيبِ، وَالْفَهْمِ الدَّقِيقِ، وَالتَّمَكُّنِ التَّامِّ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ .

• ذَا رُؤْيَةٍ ثَابِتَةٍ لَوَاقِعِ الأُمَّةِ، وَوَعْيٍ حَقِيقِيٍّ بِقَضَائِيهَا .

- مُنْطَلِقًا فِي مَهْمَتِهِ الإِصْلَاحِيَّةِ مِنْ ثَوَابِتِ الدِّينِ، وَأُصُولِهِ، وَالاعْتِرَازِ بِالأَهْوِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ .

أَنْ يَكُونَ التَّجْدِيدُ :

- فِي الأَسْئَلِ وَالآلِيَّاتِ، وَأَنْ يَتَنَاوَلَ الفُرُوعَ وَالجُزْئِيَّاتِ، دُونَ الأُصُولِ وَالكَلِّيَّاتِ .

- بِلُغَةٍ تُنَاسِبُ العَصْرَ، وَتَلْتَقِي فِي مُشْتَرَكَاتٍ كَثِيرَةٍ مَعَ الثَّقَافَةِ العَالَمِيَّةِ، وَالْمُنْعِيزَاتِ المُتَجَدِّدَةِ، وَتَوَاقِبُ التَّطَوُّرَ العِلْمِيَّ، وَالتَّقدُّمَ الإِنْسَانِيَّ فِي شَتَّى مَجَالَاتِ الحَيَاةِ .

- بِتَضَافِرِ الجُهُودِ، وَبِعَثِ الأَمَلِ فِي النُفُوسِ، وَنَشْرِ ثِقَافَةِ العَمَلِ وَالبِنَاءِ، وَمُقَاوِمَةِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تُنْحَرُ فِي عِظَامِ الأُمَّةِ ؛ لِتَتَوَجَّهَ الهِمَمُ نَحْوَ التَّمَيُّزِ وَالرِّيَادَةِ .

- لِنَشْرِ هَذَا الدِّينِ، وَتَبْلِيغِهِ لِلنَّاسِ جَمِيعًا، فِي مَشَارِقِ الأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، كَمَا أَنْزَلَهُ اللهُ - تَعَالَى - عَلَى نَبِيِّهِ - ﷺ - ، وَهَذَا يَقْتَضِي - بِالضَّرُورَةِ - التَّأْصِيلَ الشَّرْعِيَّ لِكُلِّ فِكْرَةٍ تُطْرَحُ عَلَى طَاوِلَةِ التَّجْدِيدِ ؛ تَأْكِيدًا لِلتَّجَرُّدِ الكَامِلِ مِنَ الأَهْوَاءِ الدَّائِيَّةِ، وَالْمَصَالِحِ الخَاصَّةِ .

قَالَ الإمامُ ابْنُ القَيِّمِ - فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ أَقْسَامِ المُتَصَدِّقِينَ لِلفُتُوَى : " أَحَدُهُمْ : العَالِمُ بِكِتَابِ اللهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ ؛ فَهُوَ



الْمُجْتَهِدُ فِي أَحْكَامِ النَّوَازِلِ، يَفْصِدُ فِيهَا مُوَافَقَةَ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ حَيْثُ كَانَتْ، وَلَا يُنَافِي اجْتِهَادَهُ تَقْلِيدَهُ لِغَيْرِهِ أَحْيَانًا، فَلَا تَجِدُ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا وَهُوَ مُقَلِّدٌ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ .

فَهَذَا النَّوْعُ الَّذِي يَسُوغُ لَهُمُ الْإِفْتَاءُ، وَيَسُوغُ اسْتِفْتَاؤُهُمْ، وَيَتَأَدَّى بِهِمْ فَرَضُ الْاجْتِهَادِ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا »، وَهُمْ عَرَسُ اللَّهِ الَّذِينَ لَا يَزَالُ يَغْرَسُهُمْ فِي دِينِهِ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - : لَنْ تَخْلُقَ الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّتِهِ " أ.هـ. (١)

وَقَالَ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَادِي : " فَظَهَرَ أَنَّ الْمُجَدِّدَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ كَانَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ الدِّيْنِيَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ : مَنْ كَانَ عَزْمُهُ وَهَمُّهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِحْيَاءَ السُّنَنِ وَنَشْرَهَا، وَنَصَرَ صَاحِبَهَا، وَإِمَاتَةَ الْبِدْعِ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، وَمَحْوَهَا، وَكَسَرَ أَهْلِهَا بِاللِّسَانِ، أَوْ تَصْنِيفِ الْكُتُبِ وَالتَّدْرِيسِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ مُجَدِّدًا بِنْتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ، مَشْهُورًا بَيْنَ النَّاسِ، مَرْجِعًا لَهُمْ " أ.هـ. (٢)

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الرَّؤْمِيِّ الْحَنْفِيُّ (٣) : " الْمُجَدِّدُ لِلدِّينِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ الدِّيْنِيَّةِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، نَاصِرًا لِلسُّنَّةِ، قَامِعًا لِلْبِدْعَةِ، وَأَنْ يَغْمَّ عِلْمُهُ أَهْلَ زَمَانِهِ " أ.هـ. (٤)

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، بتصريف يسير (٤/ ١٦٢، ١٦٣) .

(٢) عون المعبود (١١/ ٢٦٣، ٢٦٤) .

(٣) في كتابه: مجالس الأبرار .

(٤) عون المعبود (١١/ ٢٦٣) .

**المسألة الثالثة : هل يمكن حمل هذا الحديث على بعض العلماء، ووصفهم بالتجديد؟**

إِنَّ مِمَّا يَسْتَرْعَى الْإِنْتِبَاهَ - فِي بَعْضِ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالشُّرُوحِ، وَالتَّأْرِيخِ، وَالرِّجَالِ، وَغَيْرِهَا - تَنَاقُلَ عَدَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَسْمَاءَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَصَفُوا بِالتَّجْدِيدِ، وَمِنْ أَشْهَرِهِمْ :

• عَلِيُّ رَأْسِ الْمِائَةِ الْأُولَى : الْخَلِيفَةُ الْأُمَوِيَّةُ الرَّاشِدُ، عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

• وَعَلِيُّ رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ : مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ الْمَذْهَبِ الْمَعْرُوفِ .

• وَعَلِيُّ رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ : أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْبَغْدَادِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ، **وَقِيلَ** : عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، إِمَامُ الْمُتَكَلِّمِينَ .

• وَعَلِيُّ رَأْسِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ : سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْعَلَمَةُ أَبُو الطَّيِّبِ الصُّغْلُوكِيُّ، **وَقِيلَ** : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ،

**وَقِيلَ** : مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ، الْعَلَمَةُ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ .

• وَعَلِيُّ رَأْسِ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ : مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطُّوسِيُّ، حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَبُو حَامِدِ الْغَزَالِيُّ .

• وَعَلِيُّ رَأْسِ الْمِائَةِ السَّادِسَةِ : مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي، الْأُصُولِيُّ، الْمَفَسِّرُ، **وَقِيلَ** : الْحَافِظُ الْكَبِيرُ : عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ

الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ .

• وَعَلِيُّ رَأْسِ الْمِائَةِ السَّابِعَةِ : مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ وَهْبٍ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَقِيُّ الدِّينِ، ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ .



- وَعَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ : عُمَرُ بْنُ رَسْلَانَ بْنِ نُصَيْرٍ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، سِرَاجُ الدِّينِ الْبُلْقِينِيُّ، وَقِيلَ : عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ، زَيْنُ الدِّينِ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ .
- وَعَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ التَّاسِعَةِ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخُضَيْرِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، جَلَالَ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ . (١)

وَلَقَدْ نَظَمَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ شِعْرًا، أَسُوقَ مِنْهُ مَا يَلِي :

أولاً : قَامَ شَيْخٌ فِي مَجْلِسِ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ ؛ يَمْدَحُهُ قَائِلًا :

١ - اثْنَانِ قَدْ مَضَيَا وَبُورِكَ فِيهِمَا \* عُمَرُ الْخَلِيفَةُ ثُمَّ خَلْفَ السُّوْدِدِ

٢ - الشَّافِعِيُّ الْأَبْطَحِيُّ مُحَمَّدٌ \* إِزْثُ النَّبُوءَةِ وَابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ

٣ - أَبْشِرْ أَبَا الْعَبَّاسِ إِنَّكَ تَالِثٌ \* مِنْ بَعْدِهِمْ سَفِيًّا لِتَرْبَةِ أَحْمَدِ (٢)

(١) انظر في ذلك : المستدرک علی الصحیحین للحاکم، کتَابُ : الْفَتَنِ وَالْمَلَا حِم (٤/٥٦٨)، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٨٥٩٣، معرفة السنن والآثار بَابُ : ذِكْرِ مَوْلِدِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - وَتَارِيخِ وَفَاتِهِ، وَمَقْدَارِ سِنِّهِ، وَبَيَانِ نَسَبِهِ، وَشَرَفِ أَصْلِهِ، عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ (١/٢٠٨)، رَقْمُ ٤٢٤، تاريخ بغداد (٢/٦٠)، تاريخ دمشق (٥١/٣٣٨-٣٤١)، طبقات الفقهاء الشافعية (١/٣٧٥)، مختصر تاريخ دمشق (٢١/٣٨٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٠٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/٣٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٠/٤٦)، (١٧/١٩٥)، تاريخ الإسلام (٢٨/١٣٧)، الوافي بالوفيات (٢/١٢٥)، البداية والنهاية (١٤/١٣٥)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦/٨٧)، المقاصد الحسنة ص ٢٠٣، ٢٠٤، التنبيهة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة (ص ٢٢ - ٦٤)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/٣٢٩)، تذكرة الموضوعات للفتني ص ٩١، كشف الخفاء (١/٢٧٦)، عون المعبود (١١/٢٦٠-٢٦٧).

(٢) المستدرک علی الصحیحین للحاکم، کتَابُ : الْفَتَنِ وَالْمَلَا حِم (٤/٥٦٨)، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٨٥٩٣، وانظر : تاريخ دمشق (٥١/٣٤٠)، التنبيهة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة ص ٢٦، والأبيات من بحر الكامل .



**ثانياً :** وفي مجلس أبي الطيب سهل بن محمد، أنشأ أبو عمرو البسطامي الفقيه قاتلاً :

- ١ - والرابع المشهور سهل محمد \* أضحى إماماً عند كل مؤحد
- ٢ - يأوي إليه المسلمون بأسرهم \* في العلم إن خرجوا فنعم مؤيد
- ٣ - لا زال فيما بيننا شيخ الورى \* للمذهب المختار خير مجدد<sup>(١)</sup>

**ثالثاً :** قال الحافظ زين الدين العراقي : وقد نظمت أبياتاً مزيدة على التي أوردتها الحاكم، فأوردت الثلاثة الباقيين على رأس كل مائة إلى زماننا، بقولي شعراً :

- ١ - والخامس الطوسي أعني حجة ال \* إسلام وهو محمد بن محمد
- ٢ - ذاك الذي أحيا لنا إحياءه \* ميت العمر، وجلى القلب الصدي
- ٣ - والسادس الفخر الإمام المرتضى \* ابن الخطيب عمى عيون الحسد
- ٤ - فذاك الذي نصب الدلائل للهدى \* وأزال شبهة ذي الضلال الملد
- ٥ - والسابع النجفي<sup>(٢)</sup> أبو الفتح الذي \* بلغ اجتهاد العلم قبضاً باليد
- ٦ - أحيا الأنام ( إمامه )، ولقد رقى \* في شرحه ( الإمام ) فوق الفرقد
- ٧ - والظن أن الثامن المهدي من \* ولد النبي، أو المسيح المهدي
- ٨ - فالأمر أقرب ما يكون ؛ فذو الحجي \* متأخر، ويسود غير مسود

(١) المستدرک على الصحیحین للحاکم، کتاب : الفتن والملاحم (٤/٥٦٨)، رقم الحديث ٨٥٩٣، وانظر : تاريخ دمشق (٥١/٣٤٠)، التنبيه بمن بيعته الله على رأس كل مائة ص ٢٧، والأبيات من بحر الكامل .

(٢) قال الحافظ العراقي : " النجفي، وهو ابن دقيق العيد، وربما كان يكتب هذه النسبة في خطه ؛ لأنه ولد ببنيج البحر، بساحل ينبع من الحجاز، ومنه الحديث الصحيح : « يركبون ثبج هذا البحر »، أي : ظهره، وقيل : وسطه . أهـ. شرح ألفية العراقي، المعروف بالتبصرة والتنكرة (١/٣١٩) .

- ٩- أَوْ مَا تَرَى الْأَيْمَةَ، ثُمَّ مَنْ \* يَمْضِي فَلَا خَلْفَ لَهُ فِي الْمَقْصِدِ  
١٠- لَيْسَ ارْتِفَاعُ الْعِلْمِ نَزْعًا إِنَّمَا \* مَوْتُ الْأَيْمَةِ رَفْعُهُ، وَكَانَ قَدِ (١)  
رَأْبَعًا : وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

- ١- إِنَّا رُوِينَا عَنْ نَبِيِّ الْهُدَى \* فِي السُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ السَّامِيَةِ  
٢- بِأَنَّ لِلَّهِ امْرَأًا قَائِمًا \* بِالذِّينِ فِي كُلِّ تَنَاهِي مِائَةٍ  
٣- فَعَمُرُ الْخَيْرِ حَلِيفُ الْعَلَى \* قَامَ بِهِ فِي الْمِائَةِ الْبَاطِيَةِ  
٤- وَالشَّافِعِيُّ الْمُرْتَضَى بَعْدَهُ \* قَدَرَهُ فِي الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ  
٥- وَابْنُ سُرَيْجٍ بَعْدَهُ قَدْ أَتَى \* فِي الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ الثَّالِيَةِ  
٦- وَالشَّيْخُ سَهْلٌ عُمْدَةٌ لِلنُّورَى \* فِي الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ الْخَالِيَةِ (٢)  
**خَامِسًا :** وَلَقَدْ تَنَاقَلَتِ الْمَرَاجِعُ الْعِلْمِيَّةُ - فِي هَذَا الصِّدَدِ - أَرْجُوزَةً لِلْإِمَامِ  
السُّيُوطِيِّ، عُنْوَانُهَا : ( تَحْفَةُ الْمُهْتَدِينَ بِأَخْبَارِ الْمُجَدِّدِينَ )، وَنَصُّهَا :

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْمِنَّةِ \* الْمَانِحِ الْفَضْلِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ  
٢- ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَلْتَمِسُ \* عَلَى نَبِيِّ دِينِهِ لَا يَنْدَرِسُ  
٣- لَقَدْ أَتَى فِي خَبَرٍ مُشْتَهَرٍ \* رَوَاهُ كُلُّ حَافِظٍ مُعْتَبَرٍ  
٤- بِأَنَّهُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ \* يَبْعَثُ رَبُّنَا لِهَدْيِ الْأُمَّةِ  
٥- مَنَا عَلَيْهَا عَالِمًا يُجَدِّدُ \* دِينَ الْهُدَى لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ  
٦- فَكَانَ عِنْدَ الْمِائَةِ الْأُولَى عُمَرُ \* خَلِيفَةُ الْعَدْلِ بِإِجْمَاعٍ وَقَرَّ

(١) التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة ص ٥١، ٥٢، وَقَدْ اسْتَفَدْتُ مِنْ  
مَوْسُوعَةِ ( الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ وَأَثَرُهُ فِي السُّنَّةِ ) لِأَسْتَأْذِنَا الدُّكْتُورَ / أَحْمَدَ مَعْبِدَ  
عَبْدِ الْكَرِيمِ - فِي إِصْلَاحِ بَعْضِ الْأَخْطَاءِ الْمَوْجُودَةِ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، فِي  
النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْ كِتَابِ ( التَّنْبِيْهُ )، وَالتِّي كَانِ الْمَعْنَى لَا يَسْتَقِيمُ بِهَا .  
(٢) التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة ص ٢٧، وانظر : طبقات  
الشافعية الكبرى (٤/ ٣٩٦) .



- ٧- وَالشَّافِعِيُّ كَانَ عِنْدَ الثَّانِيَةِ \* لِمَا لَهُ مِنَ الْعُلُومِ السَّامِيَةِ
- ٨- وابن سُرَيْجٍ ثَالِثُ الْأَيْمَةِ \* وَالْأَشْعَرِيُّ عَدَهُ مِنْ أُمَّةٍ
- ٩- والباقلاني رابع أو سهل أو \* الاسفراييني خَلَفَ قَدْ حَكَمَا
- ١٠- وَالْخَامِسُ الْحَبْرُ هُوَ الْعَزَلِيُّ \* وَعَدَهُ مَا فِيهِ مِنْ جِدَالٍ
- ١١- وَالسَّادِسُ الْفَخْرُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ \* وَالرَّافِعِيُّ مِثْلُهُ يُوزِي
- ١٢- وَالسَّابِعُ الرَّاقِي إِلَى الْمِرَاقِي \* ابن دَقِيقِ الْعِيدِ بِاتِّفَاقٍ
- ١٣- وَالثَّامِنُ الْحَبْرُ هُوَ الْبُلْقِينِيُّ \* أَوْ حَافِظُ الْأَنَامِ رَيْنُ الدِّينِ
- ١٤- وَالشَّرْطُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَمْضِيَ الْمِائَةَ \* وَهُوَ عَلَى حَيَاتِهِ بَيْنَ الْفِتْنَةِ
- ١٥- يُشَارُ بِالْعِلْمِ إِلَى مَقَامِهِ \* وَيَنْصُرُ السُّنَّةَ فِي كَلَامِهِ
- ١٦- وَأَنْ يَكُونَ جَامِعًا لِكُلِّ فَنٍّ \* وَأَنْ يَعْمَ عِلْمُهُ أَهْلَ الزَّمَنِ
- ١٧- وَأَنْ يَكُونَ فِي حَدِيثٍ قَدْ رُوِيَ \* مِنْ أَهْلِ بَيْتِ الْمُصْطَفَى وَقَدْ قَوِيَ
- ١٨- وَكَوْنُهُ فَرْدًا هُوَ الْمَشْهُورُ \* قَدْ نَطَقَ الْحَدِيثُ وَالْجُمْهُورُ
- ١٩- وَهَذِهِ تَاسِعَةُ الْمِئِينَ قَدْ آتَتْ \* وَلَا يُخْلَفُ مَا الْهَادِي وَعَدُ
- ٢٠- وَقَدْ رَجَوْتُ أَنِّي الْمَجْدُدُ \* فِيهَا فَفَضْلُ اللَّهِ لَيْسَ يُجَدَّدُ
- ٢١- وَآخِرُ الْمِئِينَ فِيمَا يَأْتِي \* عِيسَى نَبِيُّ اللَّهِ ذُو الْآيَاتِ
- ٢٢- يُجَدِّدُ الدِّينَ لِهَذَا الْأَمَةِ \* وَفِي الصَّلَاةِ بَعْضَنَا قَدْ أَمَهُ
- ٢٣- مُقَرَّرًا لِشَرَعِنَا وَيَحْكُمُ \* بِحُكْمِنَا إِذْ فِي السَّمَاءِ يُعْلَمُ
- ٢٤- وَبَعْدَهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُجَدِّدٍ \* وَيُرْفَعُ الْقُرْآنُ مِثْلَ مَا بَدِي
- ٢٥- وَتَكْتُرُ الْأَشْرَارُ وَالْإِضَاعَةُ \* مِنْ رَفْعِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ
- ٢٦- وَأَحْمَدُ اللَّهِ عَلَى مَا عَلَّمَا \* وَمَا جَلَا مِنَ الْخَفَا وَأَنْعَمَا
- ٢٧- مُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ \* وَالْآلِ مَعَ أَصْحَابِهِ الْمُكْرَمَةِ<sup>(١)</sup>

(١) عون المعبود (١١/ ٢٦٥، ٢٦٦)، وانظر : فيض القدير (٢/ ٢٨٢)،

كشف الخفاء (١/ ٢٧٦)



وَلَقَدْ رَفَضَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا التَّوَجُّهَ فِي تَحْدِيدِ أَسْمَاءِ الْمُجَدِّدِينَ، وَهُوَ مَا أَمِيلُ إِلَيْهِ، وَأَرْجِّحُهُ ؛ لِأَنَّ التَّجْدِيدَ أَمْرٌ يَشْمَلُ سَائِرَ فُرُوعِ الدِّينِ، وَيَتَعَلَّقُ بِكَافَةِ الْفُنُونِ - ذَاتِ الصَّلَةِ بِالدرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ - .  
إِضَافَةً إِلَى أَنَّ التَّجْدِيدَ عَيْزٌ مَقْصُورٌ عَلَى بَيْئَةٍ بَعِيْنَهَا، بَلْ هُوَ مَطْلَبٌ إِسْلَامِيٌّ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ - حَسْبَمَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ -، وَهُوَ أَمْرٌ يَصْنَعُ نَسْبَتَهُ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي زَمَانِهِ، خُصُوصًا مَعَ تَبَاعُدِ الْأَقْطَارِ، بَلْ وَانْتِسَامِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - فِي بَعْضِ فتراتِ التَّارِيخِ - إِلَى دُوِيَلَاتٍ عَدِيْدَةٍ.

وَمِنْ أخطرِ مَا يُلَاحِظُهُ الْمُدَقِّقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ تَحْدِيدَ أَسْمَاءِ الْمُجَدِّدِينَ قَدْ يَعْتَرِيهِ أحيانًا - وَاللهُ أَعْلَمُ - شَيْءٌ مِنَ الْعَصْبِيَّةِ الْمَذْهَبِيَّةِ، الَّتِي لَا يَصِحُّ الْإِحْتِكَامُ إِلَيْهَا، أَوْ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا، أَوْ الْوَيْثُوقُ بِهَا .  
قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الرُّومِيِّ الْحَنْفِيُّ<sup>(١)</sup> : " وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ الْمُجَدِّدُ إِلَّا بِغَلْبَةِ الظَّنِّ مِمَّنْ عَاصَرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ، وَالْإِنْتِفَاعِ بِعِلْمِهِ " أ.هـ. (٢)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْأَثِيرِ : " قَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي زَمَانِهِ، وَأَشَارُوا إِلَى الْقَائِمِ الَّذِي يُجَدِّدُ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ، وَكَأَنَّ كُلَّ قَائِلٍ قَدْ مَالَ إِلَى مَذْهَبِهِ، وَحَمَلَ تَأْوِيلَ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ .  
وَالأَوَّلَى : أَنَّ يُحْمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى الْعَمُومِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا » - لَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْمَبْعُوثُ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ رَجُلًا

(١) فِي كِتَابِهِ: مَجَالِسُ الْأَبْرَارِ .

(٢) عون المعبود (١١/٢٦٣) .



واحداً، وإِنَّمَا قَدْ يَكُونُ واحداً، وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْهُ ؛ فَإِنَّ لَفْظَةَ « مَنْ » تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْمَبْعُوثِ الْفُقَهَاءَ خَاصَّةً - كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - ؛ فَإِنَّ انْتِفَاعَ الْأُمَّةِ بِالْفُقَهَاءِ، وَإِنْ كَانَ نَفْعًا عَامًّا فِي أُمُورِ الدِّينِ، فَإِنَّ انْتِفَاعَهُمْ بغيرِهِمْ أَيْضًا كَثِيرٌ، مِثْلُ : أُولِي الْأَمْرِ، وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالْفُرَّاءِ، وَالْوَعَاظِ، وَأَصْحَابِ الطَّبَقَاتِ مِنَ الرَّهَادِ، فَإِنَّ كُلَّ قَوْمٍ يَنْفَعُونَ بِفَنٍّ لَا يَنْفَعُ بِهِ الْآخَرُ .

إِذِ الْأَصْلُ فِي حِفْظِ الدِّينِ حِفْظُ قَانُونِ السِّيَاسَةِ، وَبَثُّ الْعَدْلِ، وَالتَّنَاصُفِ الَّذِي بِهِ تُحَقَّقُ الدَّمَاءُ، وَيَتَمَكَّنُ مِنْ إِقَامَةِ قَوَانِينِ الشَّرْعِ، وَهَذَا وَظِيفَةُ أُولِي الْأَمْرِ .

وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ : يَنْفَعُونَ بِضَبْطِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ أَدَلَّةُ الشَّرْعِ، وَالْفُرَّاءُ يَنْفَعُونَ بِحِفْظِ الْقِرَاءَاتِ وَضَبْطِ الرِّوَايَاتِ، وَالرَّهَادُ يَنْفَعُونَ بِالْمَوَاعِظِ، وَالْحَتُّ عَلَى لَزُومِ التَّقْوَى، وَالرَّهْدُ فِي الدُّنْيَا، فَكُلُّ وَاحِدٍ يَنْفَعُ بِغَيْرِ مَا يَنْفَعُ بِهِ الْآخَرُ .

لَكِنَّ الَّذِي يَنْبَغِي : أَنْ يَكُونَ الْمَبْعُوثُ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ رَجُلًا مَشْهُورًا، مَعْرُوفًا، مُشَارًا إِلَيْهِ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ هَذِهِ الْفُنُونِ، فَإِذَا حُمِلَ تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ أَوْلَى، وَأَبْعَدَ مِنَ التَّهْمَةِ، وَأَشْبَهَ بِالْحِكْمَةِ، فَإِنَّ اخْتِلَافَ الْأُمَّةِ رَحْمَةً، وَتَقْرِيرَ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ مُتَعَيِّنٌ، فَإِذَا ذَهَبْنَا إِلَى تَخْصِيسِ الْقَوْلِ عَلَى أَحَدِ الْمَذَاهِبِ، وَأَوْلْنَا الْحَدِيثَ عَلَيْهِ - بِقِيَّتِ الْمَذَاهِبِ الْآخَرَى خَارِجَةً عَنْ اِحْتِمَالِ الْحَدِيثِ لَهَا، وَكَانَ ذَلِكَ طَعْنًا فِيهَا .



فَالْأَحْسَنُ وَالْأَجْدَرُ : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى حَدُوثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَكَابِرِ  
الْمَشْهُورِينَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ، يُجَدِّدُونَ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ، وَيَحْفَظُونَ  
مَذَاهِبَهُمُ الَّتِي قَلَّدُوا فِيهَا مُجْتَهِدِيهِمْ وَأَيْمَنَهُمْ " أ.هـ. (١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ : " وَقَدْ ادَّعَى كُلُّ قَوْمٍ فِي إِمَامِهِمْ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهَذَا  
الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّهُ يَعْمُرُ حَمَلَةَ الْعِلْمِ الْعَامِلِينَ بِهِ مِنْ كُلِّ  
طَائِفَةٍ، مِمَّنْ عَمِلَهُ مَأْخُودٌ عَنِ الشَّارِعِ، أَوْ مِمَّنْ هُوَ مُوَافِقٌ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ  
وَكُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلَمَاءِ، مِنْ مُفَسِّرِينَ، وَمُحَدِّثِينَ، وَقُرَّاءَ، وَفُقَهَاءَ،  
وَنَحَاةَ، وَلُغَوِيِّينَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - "

أ.هـ. (٢)

وَقَالَ الْمُلا عَلِي الْقَارِي : " وَأَعْرَبَ ابْنُ حَجَرٍ وَحَمَلَ الْمُجَدِّدِينَ مَحْصُورِينَ  
عَلَى الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، وَخَتَمَهُمْ بِشَيْخِهِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ  
بِتَجْدِيدِ فَنِّ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَشَيْخُ مَشَايخِنَا السِّيُوطِيُّ هُوَ الَّذِي أَحْيَا  
عِلْمَ التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ فِي الدَّرِّ الْمَنْثُورِ، وَجَمَعَ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي  
جَامِعِهِ الْمَشْهُورِ، وَمَا تَرَكَ فَنَّا إِلَّا وَلَهُ فِيهِ مَتْنٌ أَوْ شَرَحٌ مَسْطُورٌ، بَلْ وَلَهُ  
زِيَادَاتٌ وَمُخْتَرَعَاتٌ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُجَدِّدُ فِي الْقُرْنِ الْمَذْكُورِ، كَمَا  
ادَّعَاهُ، وَهُوَ فِي دَعْوَاهُ مَقْبُولٌ وَمَشْكُورٌ " أ.هـ. (٣)

- (١) جامع الأصول (١١ / ٣٢٠)، وانظر : مرقاة المفاتيح (١ / ٣٢١) .  
(٢) البداية والنهاية ط هجر (١٩ / ٤٢)، وانظر : النهاية في الفتن والملاحم  
(١ / ٣٩)، التيسير بشرح الجامع الصغير (١ / ٢٦٧)، فيض القدير (٢ /  
٢٨٢)، المقاصد الحسنة ص ٢٠٤، كشف الخفاء (١ / ٢٧٦) .  
(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١ / ٣٢١) .

**المسألة الرابعة : هل يشترط في المجدد أن يكون واحداً، أم يجوز أن يكون جماعة؟**

يرى بعض العلماء : أن المجدد لا يكون إلا شخصاً واحداً، وقد أشار الإمام السيوطي في أرجوزته ( تحفة المهتدين بأخبار المجددين ) إلى أن هذا مذهب الجمهور، فقال :

وكونه فرداً هو المشهور ..... قد نطق الحديث والجمهور

ويرى بعضهم : أن المجدد في كل عصر قد يكون فرداً واحداً، أو جماعة، وهو مذهب ابن الأثير، والذهبي، وابن حجر، والملا علي القاري، والمنأوي، والعظيم آبادي، وهو الراجح عندي ؛ لأن لفظة ( من ) - الواردة في الحديث - تحتل الأمرين جميعاً . (١)

قال الإمام ابن الأثير : " ولا يلزم منه أن يكون المبعوث على رأس المائة رجلاً واحداً، وإنما قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر منه ؛ فإن لفظة « من » تقع على الواحد والجمع " أ.هـ. (٢)

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن بعض الأئمة : " أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد فقط "، ثم قال : " وهو منجّه ؛ فإن اجتماع الصفات المحتاج إلى تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد، إلا أن يدعى ذلك في عمر بن عبد العزيز ؛ فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى ؛

(١) انظر في ذلك : جامع الأصول (١١ / ٣٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٤ / ٢٠٣)، فتح الباري (١٣ / ٢٩٥)، مرقاة المفاتيح (١ / ٣٢١، ٣٢٢)، فيض القدير (٢ / ٢٨١)، عون المعبود (١١ / ٢٦٤، ٢٦٥) .  
(٢) جامع الأصول (١١ / ٣٢٠) .

بِاتِّصَافِهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِ الْخَيْرِ، وَتَقَدُّمِهِ فِيهَا، وَمِنْ ثَمَّ أَطْلَقَ أَحْمَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْمِلُونَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ : فَالْشَّافِعِيُّ وَإِنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِالصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْقَائِمَ بِأَمْرِ الْجِهَادِ، وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ .

فَعَلَى هَذَا : كُلُّ مَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِ الْمِائَةِ هُوَ الْمُرَادُ، سِوَاءَ تَعَدَّدَ أَمْ لَا " أ.هـ. (١)



وَقَالَ الْمَلَّا عَلِي الْقَارِي : " وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ الْمُرَادَ بِمَنْ يُجَدِّدُ لَيْسَ شَخْصًا وَاحِدًا، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ جَمَاعَةٌ، يُجَدِّدُ كُلُّ أَحَدٍ فِي بَلَدٍ، فِي فَنٍّ أَوْ فَنُونَ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، مَا تَيْسَّرَ لَهُ مِنَ الْأُمُورِ التَّحْرِيرِيَّةِ أَوْ التَّحْرِيرِيَّةِ، وَيَكُونُ سَبَبًا لِبَقَائِهِ، وَعَدَمِ انْدِرَاسِهِ وَانْقِضَائِهِ، إِلَى أَنْ يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ " أ.هـ. (٢)

وَقَالَ الْعَظِيمُ أَبَادِي : " وَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مُجَدِّدٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، بَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ " أ.هـ. (٣)

### عَاشِرًا : أَمُّ الْفَوَائِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنَ الْحَدِيثِ

١ - تَجْدِيدُ الدِّينِ - كَلَّمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ - وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ، وَضُرُورَةٌ دِينِيَّةٌ .

٢ - يُؤَكِّدُ إِحْيَاءُ فِقْهِ التَّجْدِيدِ أَهْمِيَّةَ هَذَا الدِّينِ لِلْحَيَاةِ، وَصَلَابَتَهُ لِلتَّطْبِيقِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَتَوَافُقَهُ مَعَ كَافَّةِ الْبَيِّنَاتِ وَالنَّقَائِطِ .

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٢٩٥) .

(٢) مرقاة المفاتيح (١ / ٣٢١، ٣٢٢) .

(٣) عون المعبود (١١ / ٢٦٤) .



- ٣ - يَبْعَثُ هَذَا الْحَدِيثُ الْأَمَلَ فِي النُّفُوسِ بِحِفْظِ اللَّهِ - تَعَالَى - لِهَذَا الدِّينِ، وَبِقَائِهِ كَمَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، صَافِيًا مِنْ كُلِّ شَائِبَةٍ .
- ٤ - يُوكِّدُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْمُجَدِّدِينَ لَا يَعِيشُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُونَ بِكُلِّ طَاقَاتِهِمْ لِأُمَّتِهِمْ ؛ فَهُمْ أَصْحَابُ قَضِيَّةٍ، يَحْيُونَ مِنْ أَجْلِهَا، وَهِيَ : تَنْقِيَةُ الدِّينِ مِنْ كُلِّ دَخِيلٍ، وَتَوْثِيقُ صَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ بِدِينِهِمْ .
- ٥ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَقْوِيَةٌ لِعَزَائِمِ الْمُجَدِّدِينَ، ذَلِكَ أَنَّهُمْ مُؤَيَّدُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَتَوْفِيقِهِ، وَلَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الْأَرْضِ جَمِيعًا .



حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

د. محمد حسن محمد قنديل





# الخاتمة

وَتَشْتَمِلُ عَلَى :

- ١ - أھمّ نتائج الدّراسة .
- ٢ - أھمّ التّوصیّات .
- ٣ - المراجع العلیّیة .
- ٤ - قائمّة بمحتویّات الدّراسة .

## أهم نتائج الدراسة

**أولاً :** الحديث الوارد في تجديد الدين إسناده حسن، وأما المتن : فلم أقف له على علة، وقد صححه من الأئمة : السخاوي، والسيوطي، والملا علي القاري، وعبد الرؤوف المناوي، وغيرهم .



**ثانياً :** إن اختيار ألفاظ الحديث له دلالات وأسرار، يمكن أن تمثل في مجموعها جانباً هاماً من فقه التجديد في الإسلام .

**ثالثاً :** يمثل هذا الحديث بارقة أمل لهذه الأمة، في بقاء دينها محفوظاً إلى قيام الساعة، ومن تمام الحفظ تنقية الشرع من كافة صور البدع، والخرافة، والانحراف عن منهج الوسطية والاعتدال .

**رابعاً :** يطلق التجديد - في أوجز عبارة - على العودة إلى صحيح الإسلام، ومحاربة كافة صور الانحراف عن المنهج الوسطي، في ضوء القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، وفهم علماء الأمة النابهين .

**خامساً :** من أبرز صور التجديد :

- ١ - إظهار ما خفي من أحكام الدين، وتشريعاته .
- ٢ - تطوير الوسائل والأدوات التي يستعين بها علماء الدين في نشر الإسلام .
- ٣ - إحياء فقه الاجتهاد في الفروع، وما يستجد من وقائع، وأحداث .



**سادساً :** يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُجَدِّدُ مَشْهُودًا لَهُ بِصِدْقِ الْإِيمَانِ، وَالْإِخْلَاصِ فِي الدَّعْوَةِ، وَالتَّفَانِي فِي نُصْرَةِ هَذَا الدِّينِ، مُتَّصِفًا بِالْعِلْمِ الْغَزِيرِ، وَالْفَهْمِ الدَّقِيقِ، وَالتَّمَكُّنِ التَّامِّ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، ذَا رُؤْيَا تَأَقُّبَةً لِمَوَاقِعِ الْأُمَّةِ، وَوَعْيٍ حَقِيقِيٍّ بِقَضَائِيهَا، مُنْطَلِقًا فِي مُهِمَّتِهِ الْإِصْلَاحِيَّةِ مِنْ ثَوَابِتِ الدِّينِ، وَأَصُولِهِ، وَالْاعْتِرَازِ بِالهُوِّيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

**سابعاً :** يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّجَدِيدُ فِي الْوَسَائِلِ وَالْآلِيَّاتِ، وَأَنْ يَتَنَاوَلَ الْفُرُوعَ وَالْجُرُئِيَّاتِ، دُونَ الْأَصُولِ وَالْكُلِّيَّاتِ، وَأَنْ يَكُونَ بِلُغَةٍ تَنَاسِبُ الْعَصْرَ، وَأَنْ تَتَضَافَرَ الْجُهُودُ لِبَعَثِ الْأَمَلِ فِي النُّفُوسِ، وَنَشْرِ تِقَافَةِ الْعَمَلِ وَالْبِنَاءِ، وَمُقَاوَمَةِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تَنَحَّرُ فِي عِظَامِ الْأُمَّةِ .

**ثامناً :** ضَرُورَةُ التَّاصِيلِ الشَّرْعِيِّ لِكُلِّ فِكْرَةٍ تُطْرَحُ عَلَى طَاوِلَةِ التَّجَدِيدِ ؛ تَأَكِيدًا لِلتَّجَرُّدِ الْكَامِلِ مِنَ الْأَهْوَاءِ الدَّائِيَّةِ، وَالْمَصَالِحِ الْخَاصَّةِ .

**تاسعاً :** الرَّاجِحُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ جَوَازُ كَوْنِ الْمُجَدِّدِ فَرْدًا وَاحِدًا، أَوْ جَمَاعَةً، وَلَا يُمَكِّنُ الْجَزْمُ بِدُخُولِ شَخْصٍ فِي دَائِرَةِ الْمُجَدِّدِينَ، بَلْ لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، وَمِنْ أخطرِ مَا يُلَاحِظُهُ الْمُدَقِّقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ تَحْدِيدَ أَسْمَاءِ الْمُجَدِّدِينَ قَدْ يَغْتَرِيهِ أحيانًا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - شَيْءٌ مِنَ الْعَصْبِيَّةِ الْمَذْهَبِيَّةِ، الَّتِي لَا يَصِحُّ الْإِحْتِكَامُ إِلَيْهَا، أَوْ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهَا، أَوْ الْوَتُوقُ بِهَا .

## أهم التوصيات

**أولاً :** ضرورة توحيد الأمة خلف قيادة دينية، موهلة لإحياء ثقافة التجديد بين المسلمين، وتنقية التراث من الشوائب العالقة به، ونشر صحيح الدين بوسائل مبتكرة تناسب روح العصر، وحسم كثير من قضايا الخلاف التي مرقت وحدة الأمة، وأنهكت قواها، وذلك بإنشاء المجامع الفقهية التي تضم أفضل الكفاءات - في مختلف التخصصات - من علماء الأمة النابهين .

**ثانياً :** ضرورة توحيد الأمة خلف كل دعوة صادقة للإصلاح، طالما أنها تغلي قيم التمسك بثوابت الدين، وتسعى جاهدة إلى مقاومة كل دجيل أو مكدوب، وتحيي ما يناسب واقع الأمة، في ضوء الفهم الصحيح، الذي يرتضيه علماء الأمة النابهين، ويتفق مع أصول منهج القرآن والسنة .

**ثالثاً :** يجب أن تنطلق الأمة الإسلامية في مسيرتها نحو التجديد من مرتكزات إيمانية ثابتة، تؤكد أصالتها، وتحفظ هويتها، وتعمق التزامها بقيم الدين، وأحكام الشريعة .



## المراجَعُ العِلْمِيَّةُ

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب السنة

١- سنن الترمذي، تأليف : محمد بن عيسى بن سورة، أبي عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق : أحمد محمد شاكر (ج ١ ، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض - المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤ ، ٥)، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٢- سنن أبي داود، تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .

٣- السنن الواردة في الفتن وغوائلها، والساعة وأشراتها، تأليف : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبي عمرو الداني، تحقيق : د/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر : دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ .

٤- صحيح البخاري ( الجامع المسند الصحيح المختصر، من أمور رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وسننه، وأيامه )، تأليف : محمد بن إسماعيل، أبي عبد الله البخاري، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر : دار طوق النجاة ( مصورة عن السلطانية، بإضافة ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي )، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ .





٥ - صحيحٌ مُسَلِّمٌ ( المسند الصحيح المختصر، بنقل العدل عن العدل، إلى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - )، تأليف : مسلم بن الحجاج، أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف : أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٧ - المستدرك على الصحيحين، تأليف : أبي عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٨ - معرفة السنن والآثار، تأليف : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق : عبد المعطي أمين قلجعي، الناشر : جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٩ - المعجم الأوسط، تأليف : سليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر : دار الحرمين - القاهرة .



## ثالثاً: كتب الشروح

١- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، تأليف: أبى العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢- التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف: زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف المناوى، الناشر: مكتبة الإمام الشافعى - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣- شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، تأليف: أبى زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤- عون المعبود شرح سنن أبى داود، ومعه حاشية ابن القيم، تأليف: محمد أشرف بن أمير بن على بن حيدر، أبى عبد الرحمن، العظيم آبادى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٥- فتح البارى شرح صحيح البخارى، تأليف: أحمد بن على بن حجر، أبى الفضل العسقلانى الشافعى، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف المناوى، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.



٧- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف : علي بن ( سلطان ) محمد، أبي الحسن، نور الدين، الملا الهروي القاري، الناشر : دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .

### رابعاً: كتبٌ حديثيةٌ مختلفةٌ

١- تذكرة الموضوعات، تأليف : محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتنّي، الناشر : إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، ١٣٤٣هـ .

٢- التنبيه بمن يبعثه الله على رأس كل مائة، تأليف : الإمام الحافظ، جلال الدين السيوطي، تحقيق : عبد الحميد شانوحة، الناشر : دار الثقة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ .

٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف : مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري، تحقيق : عبد القادر الأرئووط، الناشر : مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى .

٤- شرح ألفية العراقي، المسماة بالتبصرة والتذكرة، تأليف : أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، قدم لها وراجعها : فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق : العربي الدانز الفرياطي، الناشر : مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ .

٥- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تأليف : أبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني، تحقيق : عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداووي، الناشر : المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .





٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تأليف : شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق : محمد عثمان الخشت، الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٧- النهاية في الفتن والملاحم، تأليف : أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز، الناشر : دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

### خامساً: كُتُبُ التَّأْرِيخِ وَالرِّجَالِ

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر : دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٣- البداية والنهاية، تأليف : أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر : دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، سنة النشر : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : عمر عبد السلام التدمري، الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.



- ٥- تاريخ بغداد، تأليف : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ .
- ٦- تاريخ دمشق، تأليف : أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٧- تقريب التهذيب، تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : محمد عوامة، الناشر : دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٨- تهذيب الأسماء واللغات، تأليف : أبي زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله : شركة العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من : دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ٩- تهذيب التهذيب، تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر : مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ .
- ١٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف : يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج المزي، تحقيق : د/ بشار عواد معروف، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١١- الثقات، تأليف : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبي حاتم البستي، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة : الدكتور/ محمد عبد المعيد خان - مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر

: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى،  
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

١٢- الجرح والتعديل، تأليف : أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن  
إدريس الرازي، ابن أبي حاتم، الناشر : طبعة مجلس دائرة المعارف  
العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت،  
الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

١٣- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تأليف : عبد الرحمن بن  
أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم،  
الناشر : دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر،  
الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١٤- سير أعلام النبلاء، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن  
أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ/  
شعيب الأرنؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ /  
١٩٨٥ م .

١٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف : شمس الدين أبي الخير  
محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، الناشر : منشورات دار مكتبة  
الحياة - بيروت .

١٦- طبقات الشافعية الكبرى، تأليف : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي  
الدين السبكي، تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد  
الخلو، الناشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،  
١٤١٣ هـ .





- ١٧- طبقات الفقهاء الشافعية، تأليف : أبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق : محيي الدين علي نجيب، الناشر : دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م .
- ١٨- الطبقات الكبرى، تأليف : أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : محمد عوامة أحمد، محمد نمر الخطيب، الناشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٠- مختصر تاريخ دمشق لابن عساکر، تأليف : محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقي، تحقيق : روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، الناشر : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢١- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف : أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر : مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية .
- ٢٢- المغني في الضعفاء، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : الدكتور/ نور الدين عتر .

٢٣ - الوافي بالوفيات، تأليف : صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق : أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، الناشر : دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

### سادساً: المعاجم اللغوية

١ - لسان العرب، تأليف : محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، ابن منظور الإفريقي، الناشر : دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ .

عدد الأجزاء: ١٥

٢ - معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف : د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٣ - معجم مقاييس اللغة، تأليف : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الناشر : دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٤ - المعجم الوسيط، تأليف : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ( إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار )، الناشر : دار الدعوة .

### سابعاً: كتب عامة

١ - أحكام أهل الذمة، تأليف : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق : يوسف بن أحمد البكري - شاعر بن توفيق العاروري، الناشر : رمادي للنشر - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .



٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .



٣- مجموع الفتاوى، تأليف : تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .



## محتويات الدراسة

## المقدمة

أولاً : نصُّ الحديثِ مِنْ سننِ الإمامِ أبي داؤدَ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى -

ثانياً : تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ

ثالثاً : دِرَاسَةُ إِسْنَادِ الإِمَامِ أَبِي دَاؤدَ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى -

رابعاً : الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ

خامساً : إِعْرَابُ الْحَدِيثِ

سادساً : الصُّورُ البَلَاغِيَّةُ فِي الْحَدِيثِ

سابعاً : تَحْلِيلُ أَلفاظِ الْحَدِيثِ

ثامناً : المَعْنَى العَامُّ لِلْحَدِيثِ

تاسعاً : فِقْهُ الْحَدِيثِ

المَسْأَلَةُ الأُولَى : مَفْهُومُ التَّجْدِيدِ فِي الإِسْلَامِ

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : ضَوَابِطُ التَّجْدِيدِ فِي الإِسْلَامِ

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : هَلْ يُمَكِّنُ حَمْلُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضِ العُلَمَاءِ،

وَوَصَفُهُمُ بِالتَّجْدِيدِ ؟

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِي المَجْدِدِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا، أَمْ يَجُوزُ أَنْ

يَكُونَ جَمَاعَةً ؟

عَاشِرًا : أَهَمُّ الفَوَائِدِ المُسْتَنْبَطَةِ مِنَ الْحَدِيثِ



الْخَاتِمَةُ

أَهْمُ نَتَائِجِ الدَّرَاسَةِ

أَهْمُ التَّوَصِيَّاتِ

المَرَاجِعُ العِلْمِيَّةُ

مُحْتَوَيَاتُ الدَّرَاسَةِ

